

CD/PV.1008  
2 March 2006

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،  
يوم الخميس ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٠٨ المؤتمر نزع السلاح.

سيواصل المؤتمر نقاشه بشأن نزع السلاح النووي. وكما أعلنت في ختام الجلسة العامة ليوم الثلاثاء، سيعتبر النقاش على تدابير نزع السلاح النووي في المستقبل. ويمكن للوفود كذلك طرح قضايا أخرى تتصل بالموضوع الرئيسي لمداولاتنا، ألا وهو نزع السلاح النووي.

المتكلمون المسجلون لدي للتحديث في الجلسة العامة لهذا اليوم هم ممثلو الدول التالية: باكستان وماليزيا والهند والجزائر والصين ونيجيريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والمغرب وفرنسا والاتحاد الروسي وسويسرا وآيرلندا وكندا وكوبا والمملكة المتحدة وشيلي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مسعود خان، سفير باكستان.

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. نعلم جميعاً ما بذلتموه من جهود أشهراً قبل تقلدكم هذا المنصب، ولو بوسائل غير مباشرة، للدفع بمؤتمر نزع السلاح نحو مفاوضات حول القضايا الجوهرية لإخراجه من مأزقه الحالي.

نحن في حالة "تصديق معلق، وقابلون دوماً للإقناع" كما قال هكسلي. حالنا "وكأننا" على حال، "وكأننا" سنبدأ المفاوضات. وهذه بشرى خير.

إليكم وإلى الرؤساء الخمسة الآخرين لدورات عام ٢٠٠٦ ننسب الفضل في المشاورات الودية الموسعة التي أحرزتموها رغم الصعوبات. وفي هذا الصدد، نشيد بحماس ومرونة أول رئيس لهذه الدورة، السيد راباكي، سفير بولندا، وبالعامل الجماعي لجميع من خلفه من الرؤساء.

نؤيد موقف مجموعة الـ ٢١ الذي أعرب عنه السفير بهاء الشبيب من العراق في ٢٨ شباط/فبراير.

لا يحتاج موضوع نزع السلاح النووي إلى أي تقديم في هذه الهيئة. فهذا مؤتمر نزع السلاح. وغرضه هو إنقاذ الأمم من ويلات الحرب النووية من خلال نزع السلاح؛ وتفادي نشوب حرب من هذا القبيل؛ والعمل على صون أمن الشعوب.

إن الدواعي القانونية والسياسية والأخلاقية لترع السلاح النووي غنية عن التوضيح. فقد أكدها وأعاد تأكيدها عدة متكلمين يوم الثلاثاء الماضي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تُنم عن التزام المجتمع الدولي بتيسير وقف إنتاج الأسلحة النووية والتخلص من جميع مخزوناتهما، وإزالتها ووسائل إيصالها من ترسانات الدول، عملاً بمعاهدة بشأن نزع السلاح العام والتام في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. فترع السلاح العام والتام، إذن، هو الغاية المنشودة.

لقد دعت محكمة العدل الدولية، في فتاها لعام ١٩٩٦، إلى إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية تضمن نزعها بشكل تام ونهائي. وقدمت مجموعة الـ ٢١ مقترحات لإنشاء لجنة مخصصة معنية

بترع السلاح النووي للشروع في مفاوضات بشأن برنامج تدريجي للقضاء التام على الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة.

لا ينكر أحد ما أحرز حتى الآن من تقدم في مجال نزع السلاح. ولكن لا يزال ثمة ما يدعو إلى القلق في عدة مجالات:

فأولاً، إن الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بترع السلاح التام لا يزال غير مقترن بموعد محدد للوفاء به. ويسود انطباع متنام بأن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بفعل التمديد اللاهائي لهذه المعاهدة، تفترض أن لديها حقاً دائماً في الاحتفاظ بتلك الأسلحة.

وثانياً، تسير عملية نزع السلاح النووي بوتيرة غير سريعة بما يكفي. فلا يزال ثمة أسلحة نووية كثيرة جداً، معظمها في حوزة عدد قليل جداً من الدول.

وثالثاً، بينما يتم تقليص الترسانات الحالية، يجري استحداث وتجريب وسائل أكثر تطوراً. وتم وضع المخططات لاستحداث أسلحة نووية صغيرة الحجم ولاستخدامها فعلياً في ميدان المعركة.

ورابعاً، إن التركيز المتزايد على الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية يعمل على تقويض منطق نزع السلاح. لقد اتسع النطاق الجغرافي لاستخدام الأسلحة النووية ليشمل أحلافاً نووية تقضي معاهداتها بتبادل الأسلحة النووية فيما بين أعضائها والتشارك فيما بينها في مجال القيادة والمراقبة. وعلى خلاف ما ينص عليه قرارا مجلس الأمن ٢٥٥ و ٩٨٤، تم وضع نظريات لاستخدام الأسلحة النووية في مواجهة الأسلحة البيولوجية والكيميائية وضد الإرهابيين.

وخامساً، ليس ما تم إقراره من مبادئ الشفافية والتحقق من الوفاء بالالتزامات وعدم التراجع عما تم محط تأييد.

وسادساً، لم يتم أي تحرك فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة المتمثلة في المواد الانشطارية والفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية وحظر التجارب النووية.

وسابعاً، تعاني آلية نزع السلاح من الإهمال. فالواقع أنها أصيبت بالجمود إلى حد كبير.

نعزو هذه الحالة إلى تغير في هيئة الأمن العالمي. فقد دب الضعف في توافق الآراء الذي كان يشكل مصدر الدعم لترع السلاح النووي وعدم انتشاره. وثمة خلافات بين الدول الأعضاء لا يمكن تجاهلها. وقد آن الأوان لتقييم الوضع وإيجاد توافق جديد في الآراء من أجل بلوغ غاية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وينبغي أن يتم هذا الأمر عبر المشاورات والاتفاق بين جميع الدول الأعضاء.

إن إيجاد توافق جديد في الآراء بشأن الأمن سيساعدنا على مواجهة التحديات القائمة والناشئة، مثل وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، وانتشار الأسلحة النووية عمودياً، وتطوير الأسلحة التقليدية المتطورة وتكديسها، وتطوير المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، وانعدام اتفاق دولي بشأن الصواريخ، وتسليح

الفضاء الخارجي. وبإمكاننا تحقيق هذا الهدف من خلال مؤتمر نزع السلاح أو عقد دورة استثنائية للجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح أو دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح. كما أن هذا الأمر سيساعدنا على التوفيق بين الواقع النووي والنظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وجهان لعملة واحدة. وينبغي العمل على تحقيقهما معاً بشكل متزامن لا بشكل متسلسل. ويعد اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات ذات مصداقية في غضون فترة زمنية معقولة أمراً أساسياً لإعادة تفعيل "صفقة" نزع السلاح وعدم الانتشار وإحياء توازن حقيقي بينهما. وينبغي مواصلة الدعم الدولي للتعاون في مجال أوجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق شروط متفق عليها عالمياً للحفاظ على حرمة هذه الصفقة.

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل بطبيعة الحال مصدر خطر، ولكن احتواءه غير ممكن ما لم يترافق بمسعى لنزع تلك الأسلحة. إن التمييز وعدم التكافؤ في امتلاك أسلحة الدمار الشامل ليسا وصفة لعدم الانتشار أو تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي. ولا بد من مواجهة الخطر الجديد المتمثل في حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل بتدابير جماعية وتعاونية، وليس بالإكراه أو التمييز.

إن باكستان تساند المبادرات والجهود الدولية للحد من التسليح ونزع السلاح. نعارض سباقاً مفتوحاً لامتلاك الأسلحة الاستراتيجية أو التقليدية في منطقتنا. ولن نستخدم أو نهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لها. ولنلتزم بوقف طوعي وانفرادي للتجارب النووية، ونحن على استعداد للمشاركة في مفاوضات بشأن معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية وفق تقرير شائن.

إننا نعمل مع الهند من أجل تحقيق الاستقرار الاستراتيجي وبناء الثقة والحد من المخاطر النووية، بما في ذلك منع استخدام الأسلحة النووية بالخطأ أو بدون إذن. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وقع وزيراً خارجية باكستان والهند اتفاقاً بشأن الإخطار المسبق باختبارات القذائف التسيارية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام، كلّف وزيراً الخارجية فريقين من الخبراء بمواصلة المشاورات بشأن المفاهيم الأمنية والمذاهب النووية بغية وضع تدابير لبناء الثقة في ميداني الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

إن على المجتمع الدولي أن يكتف الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا على جميع الصُّعد الممكنة. وإن النُّهج القائمة على التمييز من شأنها تقويض الاستقرار. فالمساواة هي أفضل وسيلة لضبط الأمور وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة.

تحذرنا الأدبيات المعاصرة في مجال الأمن من أن مذهب التدمير المتبادل المحقّق، السائد إبان الحرب الباردة، قد حل محله مفهوم "الهيمنة النووية". وهذا من شأنه أن يطلق العنان لسلسلة من ردود الفعل المزعجة للاستقرار وأن يسرّع سباقاً جديداً في مجال الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية. ومن شأن هذه المفاهيم وبلورتها أن تزيد كذلك من أخطار اندلاع مواجهات غير مقصودة وغير مبررة، بل وحروب نووية متعمدة. ونزع السلاح العام والتام وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لتحقيق تلك الغاية هما دواء هذه العلة المستشرية.

ليس الأمر برمته كالحأ وبئيساً. فمؤتمر نزع السلاح يسجل هذه السنة تحسناً طفيفاً في نشاطه. وتم إعادة تفعيل لجنة الأمم المتحدة لتزع السلاح. على الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح أن تركز على التحديات الأمنية القائمة والناشئة. وينبغي أن يشكل هذا الأمر منطلقاً جيداً لمؤتمر نزع السلاح، من أجل الاتفاق على برنامج عمل والشروع في مفاوضات جادة بشأن جميع المواضيع الأساسية الأربعة المترابطة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد خان سفير باكستان على كلمته وعلى عباراته المشجعة التي وجهها إلى الرئيس والرؤساء الستة. وأعطى الكلمة الآن لممثل ماليزيا، السيد يسري.

السيد وان أرنانيزام يسري (ماليزيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، في البداية، وباسم وفد ماليزيا، أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا في مساعيكم للدفع بالمؤتمر إلى الأمام نحو الشروع في عمله الجوهري. كما أود اغتنام هذه الفرصة لتنهتكم وجميع رؤساء المؤتمر في عام ٢٠٠٦ أو الرؤساء الستة على ما أنجز حتى الآن من عمل، لا سيما مبادرة عقد مناقشات منظمة بشأن بنود جدول الأعمال.

اتفق مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تمديد العمل بالمعاهدة إلى ما لا نهاية لا يمنح الدول الحائزة للأسلحة النووية حق الاحتفاظ بها إلى الأبد. فهي مُلزَمة بإجراء مفاوضات جادة بشأن تدابير فعالة لوقف السباق في مجال الأسلحة النووية في وقت مبكر ولتزع السلاح العام والتام في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. لم يتحقق للأسف أي تقدم نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية منذ أن تم التوصل إلى هذا الاتفاق. ورغم بعض التقارير التي تفيد إجراء تخفيضات ثنائية وانفرادية، يتواصل نشر الآلاف من هذه الأسلحة وتظل أعدادها قيد الكتمان. ونود تأكيد أن التخفيضات في عمليات النشر وفي حالتها العملية لا يمكن أن تشكل بديلاً عن تقليص عدد الأسلحة النووية وإزالتها التامة بشكل لا رجعة فيه.

إن أي افتراض لجواز الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى الأبد يتعارض مع صلاحية نظام معاهدة عدم الانتشار واستمرارية وجوده وينا في الفتوى الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بذلك. ويبقى قرار المحكمة هذا قراراً تاريخياً وحازماً في ميدان نزع السلاح النووي. فقد خلصت المحكمة بالإجماع إلى وجوب إجراء وإتمام مفاوضات جادة تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع مظاهره في ظل مراقبة صارمة وفعالة. وترى ماليزيا في هذا الصدد ضرورة التشديد على أن قرار محكمة العدل الدولية والاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمرات السابقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ينبغي أن تتلوهما إجراءات محددة من قبل جميع الدول.

مع أنه من المهم تركيز الاهتمام الدولي على خطوات محددة لتزع السلاح النووي يمكن إنجازها على المدى القصير، فإن ماليزيا لديها اعتقاد راسخ بأنه من المهم بالدرجة ذاتها التفكير في الوقت ذاته في مستلزمات نظام شامل لتزع السلاح بغية تحقيق تفاهم دولي بشأن الوجهة النهائية للخطوات الرامية إلى نزع السلاح النووي. إننا نعتقد أن وضع نهج تدريجي شمولي سيساعد على تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وسيفضي بوتيرة أسرع إلى القضاء المبرم على الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، وريثما يتم إنشاء لجنة مخصصة معنية بترع السلاح النووي، نأمل أن يتسنى لمؤتمر نزع السلاح الشروع في مناقشات بشأن العناصر القانونية والتقنية والسياسية اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وذلك بغرض إدماج تصور من هذا القبيل في عملية وضع برنامج عمل يستند إلى الخطوات العملية المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ فيما يخص الجهود الممنهجة والتدرجية الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد أن هذه العناصر يمكن أن تشمل ما يلي: التزامات عامة خالية من التمييز تنطبق على الدول والكيانات غير الدول وتحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها واختبارها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستخدامها والتهديد باستخدامها؛ والمراقبة المؤقتة لمخزونات الأسلحة النووية والمواد الانشطارية وحمايتها وإحصائها؛ ومراحل وخطوات للتدمير الممنهج والتدرجي لجميع الرؤوس الحربية النووية ووسائل إيصالها؛ وآليات للتحقق من تدمير جميع الأسلحة النووية؛ وآليات لكفالة الامتثال؛ ومنظمة دولية لتنسيق عملية التحقق والتنفيذ والإنفاذ في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة؛ وأخيراً، التوعية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار لكي تدرك قطاعات المجتمع الرئيسية أهمية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه وكيف يمكنها المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

إن إلقاء نظرة عامة شاملة على العناصر القانونية والتقنية والسياسية اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيمكننا من التثبت مما هو موجود منها أصلاً وتقييم ما يجري حالياً تطويره وتقييم ما تم اقتراحه والربط بينها وتحديد العناصر الإضافية التي قد تدعو الحاجة إليها. ونعتقد أن إجراء مناقشات بشأن التحقق من تدمير الأسلحة النووية يمكن أن يفضي إلى تقدم في مجالات من قبيل الاتفاقات المتعلقة بتبادل البيانات مع الدول والوكالات القائمة؛ ونظام دولي للرصد يضم مرافق ونظم للرصد بالتصوير وأخذ عينات من النويدات المشعة وتنصيب أجهزة للاستشعار في المواقع المعنية وبعيداً عنها ووسائل أخرى لجمع البيانات؛ وإجراءات للتشاور وتقديم التوضيحات؛ وعمليات تفتيش المواقع؛ وأخيراً، سجل يضم المعلومات المستقاة من إعلانات الدول ونظام الرصد الدولي والأجهزة التقنية الوطنية وعمليات التفتيش والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمصادر المتاحة للعموم.

ونعتقد أنه ينبغي أيضاً العمل على إحراز تقدم في مجال آليات الامتثال، وذلك بالشروع في مناقشة مواضيع من قبيل المساعدة التقنية في ميدان تدمير الأسلحة النووية ومنظومات ومرافق إيصالها؛ وإجراءات التنفيذ على الصعيد الوطني؛ وإجراءات تسوية المنازعات؛ والعقوبات في حال عدم الامتثال؛ وأخيراً، اللجوء إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية بغرض اتخاذ إجراءات إضافية.

وتعتقد ماليزيا اعتقاداً راسخاً بأن النظر في هذه العناصر، التي تعد لازمة للحظر التام للأسلحة النووية وإزالتها، سيتيح تحديد مواطن الضعف والقيام بالأعمال التحضيرية وإتمام الخطوات الإضافية. ونأمل، مع ذلك، أن يتمكن المؤتمر من الاتفاق في المستقبل القريب على الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية أو إطار من الصكوك لإزالة الأسلحة النووية وإزالتها تماماً.

إن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في سعيه لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أصبح أصعب من أي وقت مضى، إذ يتطلب التزامنا التام وغير المشروط بالأهداف التي وضعناها نصب أعيننا. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا مرة أخرى أن تجدد الدعوة التي وجهها إلى مؤتمر نزع السلاح رؤساء الدول والحكومات في البلدان المنتمية

إلى حركة عدم الانحياز أثناء مؤتمر قمة الحركة الذي عُقد في كوالالمبور بأن ينشئ مؤتمر القمة في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي. ونعتقد أن إنشاء هذه اللجنة سيساهم مساهمة كبيرة في مساعدتنا المتضافرة والجماعية لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا، السيد يسري، على كلمته وعلى الرسالة الودية التي وجهها إلى الرئيس والرؤساء الستة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند، السيد براساد.

السيد براساد (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس: تغمر وفد بلادي سعادة بالغة لتوليكم رئاسة المؤتمر. ونود تهنئتكم وأسلافكم الأربعة في الرئاسة، وكذلك السفير السيد راباكي، على تنظيم مناقشات بشأن المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. لكم منا صدقاً كامل العون.

سأحاول في كلمتي اليوم عرض تقييم الهند للحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح النووي والسبيل إلى تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولعل هذه أهم وأصعب قضية مدرجة في جدول الأعمال الحالي المتعلق بتزع السلاح على صعيد المعمورة.

لقد انطلقت الجهود الرامية إلى معالجة مسألة نزع السلاح النووي بمجرد أن اختير هذا السلاح واستخدم أول مرة. فمنذئذ، أولى المجتمع الدولي الأولوية القصوى لهدف القضاء التام على الأسلحة النووية. فقد توخى أول قرار على الإطلاق اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، وهو القرار ١(د-١) الصادر عام ١٩٤٦، إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى المهيأة لإحداث الدمار الشامل من ترسانات الدول وعدم استخدام الطاقة الذرية إلا لأغراض سلمية.

وتشكل الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح أساس اختصاصات هذا المؤتمر. فجدول أعمال المؤتمر الذي نحن بصدد تناوله مستمد منها. لقد أولت تلك الدورة الاستثنائية الأولوية القصوى لهدف نزع السلاح النووي. ووضعت خطوات محددة لتحقيقه. وأكدت أن الهدف الأسمى هو القضاء التام على الأسلحة النووية.

منذ نحو خمس سنوات، أعاد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد بالإجماع تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل الجهود في سبيل القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما النووية منها، وبإبقاء جميع الخيارات متاحة من أجل تحقيق ذلك الهدف.

إن العوامل الموضوعية الكامنة وراء إضفاء طابع عسكري متزايد على العلاقات الدولية، الأمر الذي شكل سمة من سمات سنوات الحرب الباردة، لم تعد قائمة. ومع ذلك، فنحن بعيدون جداً عن تحقيق هدف القضاء الشامل على الأسلحة النووية. إن الهند ترحب بالخطوات التي اتخذها حتى الآن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه تقليص مخزوناتها من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. كما ترحب باستعداد الاتحاد الروسي للنظر في زيادة تقليص مخزونات من الأسلحة النووية لتصل إلى مستويات أدنى من تلك التي حددتها معاهدة موسكو. ونأمل أن يواصل الجانبان عملية التقليص.

إن الهند تشاطر الاعتقاد بأن مجرد وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل خطراً على البشرية. وقد ظلت ملتزمة بتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي بطريقة شاملة يمكن التحقق منها وتخلو من التمييز. ويعتقد وفد بلادي أنه لا يوجد أي سبب يجعل من المستحيل القضاء على الأسلحة النووية، على غرار ما جرى فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية. لقد أجرى المؤتمر مفاوضات موفقة بشأن اتفاقيتي حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ويتعين عليه الآن إيجاد سبل عملية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي بطريقة شمولية وخالية من التمييز.

إن الهند، مع أنها ستواصل الاحتفاظ بحد أدنى معقول من الرادع النووي، فلا يشوب أي فتور التزامها بتزع السلاح النووي، الذي يظل من بين الشؤون الأساسية التي ينصبّ عليها اهتمام سياستها الخارجية. فهي لا تزال تؤمن بأن أمنها وأمن العالم برمتها سيتعزز بخلوها من الأسلحة النووية. ويقوم موقفنا على أن الهند لا تسعى إلى الدخول في سباق في مجال الأسلحة النووية مع أي قوة نووية أخرى. فمذهبها النووي واضح المعالم ويقوم على أساس عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة لها. ويؤكد مذهبنا كذلك استعداد الهند للمشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف للحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها. فقد دأبت الهند على الالتزام بوقف لتجارب المتفجرات النووية. ونحن على استعداد للمشاركة في مفاوضات في هذا المؤتمر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية، تخلو من أي تمييز وتكون متعددة الأطراف ويمكن التحقق من التقيد بها دولياً وبشكل فعال.

إن الهند تعير أهمية قصوى لمسألة إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي. وقد اقترحت مجموعة الـ ٢١ هذا الأمر منذ ما يناهز عقداً من الزمن. وسعت بذلك إلى الشروع في مفاوضات بشأن برنامج مؤلف من مراحل لتزع السلاح النووي يفضي في نهاية المطاف إلى القضاء عليه ضمن إطار زمني محدد. كما عرضت الهند إلى جانب ٢٧ عضواً آخر في المجموعة مقترحاً في آب/أغسطس ١٩٩٦ لبرنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية، كما ورد في الوثيقة CD/1419.

وعليه، وكما ورد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571، حَبَّدت الهند على الدوام إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ومع ذلك، قررت دعم مقترح أمورييم ومقترح السفراء الخمسة، أملاً منها في أن يصبح أساساً لتوافق في الآراء بشأن برنامج عمل للمؤتمر. ونحن نقر بأنه، نظراً للمأزق الحالي، قد يكون من غير الواقعي توقُّع حدوث توافق للآراء بشأن منح اللجنة المخصصة المعنية بتزع السلاح ولاية تفاوضية، ولكن أي شيء أدنى مما ورد في مقترح السفراء الخمسة لن يحظى بقبولنا.

إن قرار الهند المتعلق باتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية الذي عرضته في الجمعية العامة لأول مرة عام ١٩٨٢ يطلب من مؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مهما كانت الظروف. ويتجلى في ذلك القرار إيمان الهند بأن اتفاقاً ملزماً وعالمياً ومتعدد الأطراف يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيساهم بوصفه إجراءً هاماً مؤقتاً في تخفيف حدة الخطر النووي. وسيساعد أيضاً على خلق المناخ المواتي لإجراء مفاوضات تفضي إلى القضاء على الأسلحة النووية، فيعزز بذلك السلم والأمن الدوليين.

وإلى أن يتم القضاء الشامل على الأسلحة النووية، تولى الهند الأولوية القصوى لضرورة العمل على الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية عن غير قصد أو بالخطأ. ولضمان عدم تعرّض بقاء البشرية للخطر، فإن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح قد أوصت جميع الدول، ولا سيما الحائزة منها للأسلحة النووية، بأن تنظر في مختلف المقترحات الرامية إلى الحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية وإلى الحيلولة دون نشوب حروب نووية. أما بقية أخطار استخدام الأسلحة النووية بالخطأ أو دون إذن فيمكن معالجتها من خلال العمل على إنهاء حالة تأهب القوى النووية تدريجياً.

إن القرار الذي قدمته الهند لأول مرة عام ١٩٩٨ بشأن "الحد من الخطر النووي" يبين اعتقادنا الراسخ بأن حالة التأهب القصوى للقوى النووية تحمل في طياتها خطر استخدام الأسلحة النووية عن غير قصد أو بالخطأ، وهو خطر لا يمكن قبوله. فستكون لهذا الأمر عواقب مفعجة. وإن الخطر الذي يطرحه تزايد احتمال وقوع الأسلحة النووية أو مكوناتها في أيدي الكيانات غير الدول أو، في بعض الحالات، كيانات مارقة تنتمي إلى دول قد زاد من تفاقم الأخطار القائمة. ورغم أن التدابير الانفرادية أو الثنائية أو المتعددة الأطراف لبناء الثقة في المجال النووي مفيدة، فإن هدفنا ينبغي أن يتمثل في التوصل إلى تفاهم دولي أو اتفاقات دولية للحد من الخطر النووي، وكذلك خطر اندلاع الحرب النووية بالخطأ.

إن أي حل يتوخى إنهاء حالة الجمود السائدة في المؤتمر فيما يتعلق ببرنامج عمله ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الأمور التي تشكل حاجساً لدى الدول الأعضاء فيه، أكانت كبيرة أم صغيرة، متقدمة أم نامية، حائزة للأسلحة النووية أم غير حائزة لها، داخل أم خارج أحلاف وعلاقات أمنية مميزة. ويجب أن يراعى في ذلك الحل أمن جميع الدول، إذ لا يمكن لأي دولة أن تجازف بأمنها أو تسمح لدول أخرى بفرض إرادتها عليها. والسبيل أمام الدول لتجاوز المأزق الراهن هو الاتفاق على معالجة جميع المواضيع الأربعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر والواردة كذلك في مقترح السفراء الخمسة.

إن عدم وجود توافق للآراء بشأن الفقرات المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ يبين أن ثمة في الوقت الراهن خلافات حادة بين الدول بخصوص الأهداف والأولويات والنهج في ميدان نزع السلاح. ولا يمكن تنحية هذه الخلافات جانباً أو تجاهلها. فلا يمكن تجاوزها إلا بنقد الممارسة المتبعة في القرن الماضي والتي عملت على إدامة تفوق حفنة من البلدان على حساب الأمن الجماعي الشامل. فما لم يتم ذلك، سيبقى عجزنا عن معالجة هذه المسائل الأساسية مصدر إحباط لنا في مختلف محافل نزع السلاح، سواءً تعلق الأمر باللجنة الأولى أم بمؤتمر نزع السلاح أم بلجنة نزع السلاح.

إن إحدى المعضلات الرئيسية التي ابتليت بها مؤسسات نزع السلاح وعملياته تتمثل في انعدام الثقة بين الدول. ويولد فقدان الثقة هذا بدوره حالة من عدم الاستعداد للتفاهم، وهو ما يجعل إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي مسألة أشد صعوبة. ونعتقد أن هذه الحالة من انعدام الثقة بددت أيضاً الآمال في التوصل إلى أي توافق للآراء بشأن مسألتنا نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية أثناء مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. إن البيئة الأمنية الدولية ستشكل عاملاً حاسماً أساسياً في تحقيق هدف القضاء التدريجي والممنهج على الأسلحة النووية. ولكي يتحقق أي تقدم، يتعين على جميع الدول أن تُجري بنية صادقة مباحثات بشأن نهجها لترع

السلاح النووي وأن تفهم وتستوعب ما يساور كلاً منها من مخاوف أمنية وشعور بالخطر. فلا يمكن استعادة الثقة إلا إذا جددت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها القاطع بالقضاء التام على تلك الأسلحة.

لعل إعادة الاعتبار لهذا الالتزام، إلى جانب اتخاذ خطوات إضافية لترجمته تدريجياً إلى واقع، هي الوسيلة المناسبة للسير قدماً. وإن تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة بطريقة ممنهجة وتدرجية سيتيسر كذلك بتحجيم المكانة البارزة التي تحظى بها الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية للدول الحائزة لها. وإن مطابقة المذاهب النووية لتعهد من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم المبادرة إلى استخدامها وبعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة لها ستشكل خطوة هامة صوب تحقيق هذا الهدف. والهند على استعداد لتجسيد التزامها بعدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية وبعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة لها في اتفاق ملزم قانوناً. كما أننا على استعداد لجعل التزامنا بعدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية التزاماً متعدد الأطراف بغية تحجيم المكانة البارزة التي تحظى بها تلك الأسلحة في المجال الاستراتيجي. وهذه التدابير في متناولنا نظراً للعلاقات غير العدائية القائمة بين القوى الرئيسية.

إن مجرد الخوض في الشكليات أو العودة إلى المناقشات المثيرة للانقسامات، ولا سيما تلك التي جرت خلال السنة الماضية، لن يكون أمراً مجدياً. فما يمكن أن يكون كذلك هو بذل مجهود جديد لإنشاء نظام للأمن الشامل قائم على التغييرات الأساسية الحاصلة في البيئة الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية من شأنه المساهمة في تحقيق هدف القضاء الشامل على الأسلحة النووية. وكما سلف ذكره، لكي ينجح أي إجراء لتزع السلاح النووي، ينبغي أن يكون شاملاً وخالياً من التمييز وأن يعزز أمن جميع الدول. إن حالة الجمود المتواصلة في المؤتمر مناقضة لتطلعات المجتمع الدولي وللمزاج الديمقراطي الآخذ في التنامي في العالم ولواجب التنمية الذي يفرض نفسه بشكل مطلق في عصر العولمة. لذا، يجب علينا أن نثابر في الجهود التي نبذلها في هذا المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الهند السيد براساد على كلمته وتحليله وعلى عباراته اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفير الجزائر، السيد الجزائري.

السيد الجزائري (الجزائر): السيد الرئيس، تهانينا الحارة لسعادتكم على توليكم لمنصبكم الهام وشكرنا العميق لسلفكم السفير راباكي على ما بذله من جهودات خلاقية. وتعازينا لضحايا المصاب التي أودت بحياة أرواح بريئة في كل من العراق وروسيا والفلبين وبنغلاديش. هذا وأود أن أعرب عن انضمامنا إلى ما جاء في الكلمة التي ألقاها الممثل الدائم للعراق في جلسة ٢٨ شباط/فبراير باسم مجموعة الـ ٢١ حول موضوع نزع السلاح النووي. لقد سبق لوفد بلادي أن عبر في مداخلتته خلال جلسة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عن مواقف الجزائر إزاء مسائل نزع السلاح النووي. وأغتنم الفرصة المتاحة لنا اليوم للتركيز على النقطة المدرجة للنقاش وهي مستقبل نزع السلاح النووي والخطوات المستقبلية الواجب اتخاذها.

لقد تابعت باهتمام بالغ المداخلات الثرية لبعض الزملاء خلال جلسة أول أمس والذين وضعوا نزع السلاح النووي رهينة لتحقيق عدم الانتشار في حين أكد البعض الآخر ونحن نشاطرهم الرأي بأن إيفاء الدول النووية بالتزاماتها بتحقيق نزع السلاح النووي التام هو الضمان الوحيد لعدم انتشاره. فإذا كان عدم انتشار السلاح النووي مشكلاً أميناً، فإن نزع السلاح النووي مسألة سلام كامل وشامل.

تكتسي إذن مسألة نزع السلاح النووي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، درجة بالغة من الأهمية. فإذا كانت الترسانات النووية قد عرفت تقلصاً كمياً، فإن المكانة التي تحتلها هذه الأسلحة في السياسات الأمنية قد عرفت تحولاً نوعياً يزيد من قلقنا. فهناك تطوير لهذه الأسلحة وتثبيت لعقائد عسكرية تبيح استعمالها حتى ضد الدول غير الحائزة لها. هذا ناهيك عن مفهوم الحرب الاستباقية.

إننا نرحب فعلاً بما وافانا به الممثل الدائم لروسيا وممثل الولايات المتحدة خلال جلسة ٢٨ شباط/فبراير من إجراءات هامة متخذة من قبل بلديهما في مجال التقليل من الأسلحة النووية. نأمل أن يتم مثل هذا التقييم في مستقبل غير بالبعيد تحت إشراف تلك الرقابة الدولية الصارمة والفعالة وفقاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي لتطمئن القلوب. ذلك لأنه يبدو لنا أن ما تم إنجازه لا يسمو إلى ما تقتضيه الالتزامات المتخذة على المستوى المتعدد الأطراف.

إنني أوافق على ما جاء في الكلمة القيّمة للممثل الدائم لإيطاليا لما ثمن المادة الذي ينص على أن امتلاك السلاح النووي قابل للرجعة فيه. لكن يظهر لي أن هنالك مبدأ أكثر أهمية وهو مبدأ اللارجعة في نزع السلاح النووي الذي كرسه مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لسنة ٢٠٠٠.

إن الدول النووية لها مسؤولية خاصة في نزع السلاح النووي كما ذكرنا به ممثل أستراليا أول أمس. وما هذا في حقيقة الأمر إلا التزام قانوني وسياسي وواجب أخلاقي مستمد من معاهدة حظر الانتشار النووي نفسها. فلولا هذا الالتزام لما قبلت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على المعاهدة وما قبلت بتمديدتها إلى أجل غير مسمى. إنه لمن دواعي الأسف والقلق اليوم، كما ذهب إلى ذلك الكثير من الزملاء الذين سبقوني في الحديث أن نلاحظ التأخر والتراجع وحتى التنكر الذي ألمّ بالالتزامات والتعهدات التي أخذتها الدول النووية على عاتقها خلال مؤتمري الاستعراض لمعاهدة حظر الانتشار النووي لسنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ تطبيقاً للمادة السادسة للمعاهدة.

إنه من غير المعقول أن السلاح النووي وهو أكثر أسلحة الدمار الشامل خطورة يبقى وحده يتمتع بمشروعية الامتلاك لصالح مجموعة قليلة من الدول في حين أن الأسلحة البيولوجية والكيميائية قد تم فعلاً حظرها كاملة. إن إزالة السلاح النووي التزام وليس خيار. التزام بالوسيلة والالتزام بالنتيجة وكما صرح بذلك السيد محمد بجاوي، وزير خارجية بلادي، لما كان رئيساً لمحكمة العدل الدولية، في بيانه الملحق بالفتوى التي أصدرتها المحكمة في تموز/يوليه ١٩٩٦: "يوجد في الحقيقة التزام عام مزدوج نافذ على الجميع بلا استثناء مهما كانوا، *erga omnes*، فيما يقولوه باللاتينية، للتفاوض بحسن نية والوصول إلى النتيجة المطلوبة".

إن عملية نزع الأسلحة النووية إذا أردنا أن تكون فعالة ينبغي أن تتم وفق مبادئ الشفافية، اللارجعة والرقابة. وإن احترام مثل هذه المبادئ يسمح بخلق الثقة الضرورية ويساعد في الوصول إذن إلى إزالة هذه الأسلحة نهائياً.

هناك مقاربتان للوصول إلى الهدف المنشود. المقاربة الأولى الأكثر طموحاً هي معالجة مسألة نزع السلاح النووي بصفة شاملة ومندمجة في إطار اتفاقية لحظر واستحداث إنتاج واختبار وتكديس ونقل والتهديد باستعمال

أو استعمال الأسلحة النووية وإزالتها. لذا فإن وفد بلادي يؤيد هذه المقاربة، لا سيما وأن هذا مستلهم من معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية التي أثبتت نجاحتها على الرغم من النقائص المسجلة.

أما المقاربة الثانية وربما الأكثر براغماتية فترتكز على تحقيق نزع السلاح النووي على مراحل. ويجوز هذا التصور على ما يبدو تأييد الكثير من الوفود كما عبر عنه العديد من الزملاء. إن نزع السلاح النووي وفق هذا المنظور حسب رؤيتنا يتم من خلال استراتيجية ثلاثية. المكوّن الأول لهذه الاستراتيجية الثلاثية هو الإجراءات الرامية إلى خلق مناخ للثقة بين الدول النووية وغيرها على السواء للمساعدة على الحد من التسلح النووي ومن مخاطره. إن هذه الإجراءات التي يجب التوصل إليها في أجل قريب أو متوسط يمكن تلخيصها فيما يلي.

أولاً، الحد من دور ومخاطر السلاح النووي. ويتعلق الأمر هنا بمنح ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة على السلاح النووي والحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الدفاعية والأمنية والتخلي عن سياسة التهديد باستعمال هذه الأسلحة. علماً بأن مثل هذا التهديد هو من أنجع الوسائل لتحفيز الانتشار النووي الذي نخشاه جميعاً. هذا بالإضافة إلى التخلي عن سياسة الاستعمال بصفة أولى لهذه الأسلحة ووضعها خارج حالة الإنذار. فيعزز كل ذلك الجو المناسب لترع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونأمل أن توصلنا هذه الإجراءات على الأمد المتوسط إلى اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية الكامل.

تقيّد الدول غير الحائزة على السلاح النووي التام بنظام عدم الانتشار. وتشكل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، الإطار الطبيعي والقانوني للرصد وللتقييم في مجال الامتثال للتعهدات الملتمزم بها. ويستدعي هذا المراجعة المستمرة لهذا النظام وتعزيزه كلما اقتضى الأمر.

تطبيق معاهدات إنشاء المناطق الخالية من السلاح النووي وتشجيع المناطق التي لا تتوفر على معاهدات بهذا الشأن بأن تعمل من أجل ذلك. ولا يفوتني هنا التنويه بما قامت به ليبيا من إجراءات لبلورة نواياها الصادقة من أجل الإيفاء بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي. ونذكر هنا بضرورة جعل الشرق الأوسط فعلاً منطقة خالية من الأسلحة النووية طبقاً لما جاء في قرار مؤتمر الاستعراض لمعاهدة حظر الانتشار لسنة ١٩٩٥ وكذا قرارات مؤتمر ٢٠٠٠ بهذا الشأن.

وقد جاء في بيان الممثل الدائم لسوريا في جلسة ٢٨ شباط/فبراير الذي نشاطه الرأي تماماً حول هذه المعضلة بمنطقة الشرق الأوسط واضحاً ومستفيضاً. ونأمل أن تتفادى المجموعة الدولية الكيل بمكياين وأن تقوم بكل الجهود المطلوبة لحمل الدولة الوحيدة بالمنطقة الموجودة خارج معاهدة حظر الانتشار ألا وهي إسرائيل للانضمام للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون أي قيد أو شرط.

أما المكوّن الثاني للاستراتيجية الثلاثية فيخص الإجراءات الكفيلة بوضع حد لإنتاج أسلحة نووية جديدة أو تطوير منظومات جديدة منها. وترمي هذه الإجراءات إلى تحقيق عالمية حظر الإنتاج وتطوير الأسلحة النووية. لهذا الغرض هنالك ثلاث تدابير ضرورية لا محالة: أولاً، دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ؛ ثانياً، التوصل إلى معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقيق دولياً على نحو فعال وذلك لمنع إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من المتفجرات النووية. هذا الصك الدولي الذي

نطمح إلى إنجازه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار طبقاً لتقرير المقرر الخاص والولاية التي يتضمنها وهي وثيقة CD/1299؛ ثالثاً، حظر إنتاج الأسلحة النووية بكل أصنافها ووضع المنشآت الخاصة بصناعتها تحت نظام ضمانات دولي فعال. تلك هي الإجراءات التي ينبغي إنجازها في أجل قريب ومتوسط الأمد.

والمكوّن الثالث والأخير لهذه الاستراتيجية الثلاثية يقتضي التقليل التدريجي من الترسانات النووية إلى غاية الوصول بها إلى أدنى حد ممكن وفق منظور زمني يتفق عليه أخذاً بعين الاعتبار مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع على أمل أن نصل في نهاية المطاف إلى تخليص الإنسانية نهائياً من هذا السلاح الفتاك. وهذه العملية لا بد أن تشمل كل الأسلحة النووية وحواملها. خلال هذه المرحلة ينبغي الوصول إلى اتفاقية حظر السلاح النووي وكذلك تحويل كل المنشآت والمواد النووية العسكرية إلى أغراض سلمية.

إن إقامة أي لجنة فرعية تُعنى بتزع السلاح النووي إذا اقتضت ولايتها على النقاش فقط بمعزل عن عناصر التوازن التي يتضمنها مقترح السفراء الخمس على ما يبدو ليس من شأنه أن يحقق التوافق المطلوب داخل المؤتمر.

وفي الخلاصة، إننا نلاحظ أن التعاون المتعدد الأطراف سواء تعلق الأمر بميدان نزع السلاح أو حقوق الإنسان أو غيره يصطدم بظاهرة الانتقائية والتمييز والكيل بمكيالين، مما قد يؤدي إلى إفراغ الإطار المتعدد الأطراف الذي لا غنى عنه من فحواه وعرقلة تحقيق السلام. فلنحاول جميعاً إن شاء الله أن نتغلب على هذه الظاهرة ولنصل بهذا المؤتمر إلى الهدف المنشود وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد الجزائري، سفير الجزائر، على كلمته وعلى ما قدمه من اقتراحات وأفكار عملية فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح في المستقبل وعلى عباراته اللطيفة تجاه الرئيس والرؤساء الآخرين. أود أن أعطي الكلمة الآن لسفير الصين، السيد تشينغ.

السيد تشينغ (الصين) (الكلمة بالصينية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئتك على توليكم هذا المنصب الهام المتمثل في رئاسة مؤتمر نزع السلاح ولالإعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلتموها والرؤساء الخمسة الآخرون لتعزيز عمل المؤتمر. إن وفد الصين يتطلع إلى تنفيذ برنامج العمل الذي سيضيفي دينامية جديدة على عمل المؤتمر، وهو واثق من أن النقاش بشأن نزع السلاح ستمحض عنه في ظل قيادتكم الكفؤة نتائج إيجابية.

لتزع السلاح علاقة بالسلم والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، شهدت عملية نزع السلاح للأسف جهوداً. فمن ناحية، لم يقيم مؤتمر نزع السلاح بأي عمل جوهري في هذا المجال، فالمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية متعثرة ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء لبدء المفاوضات بشأن صك قانوني دولي لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن ناحية أخرى، تم التخلي عن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي كانت تُعتبر في وقت سابق حجر زاوية التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. ولم تتمحض عن المؤتمر السابع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نتائج حاسمة. والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الذي عقد احتفاءً بالذكرى السنوية الستين

لإنشاء الأمم المتحدة لم تتضمن أي صياغة متفق عليها بشأن نزع السلاح النووي والقضايا المتصلة به. وعلاوة على ذلك، يجري التشديد على قضية عدم انتشار الأسلحة النووية بينما تولى أهمية ضئيلة لمسألة نزع السلاح النووي، وهو ما أضعف وعي المجتمع الدولي بتزع السلاح النووي بوصفه مسألة ذات أولوية. ورُفِضَ طلب وضع صك دولي ملزم قانوناً متعلق بالضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأضحت بعض المبادئ المهمة التي اعتُمدت في المؤتمرات السابقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار مَحَطّاً تساؤل. هذه التطورات جميعها قد خلّفت أثراً سلبياً على عمليات نزع السلاح.

تعتقد الصين أنه، لتعزيز عملية نزع السلاح النووي الدولية، يتعين على المجتمع الدولي بذل جهود متواصلة في المجالات التالية: أولاً، ينبغي الحفاظ على بيئة دولية آمنة وعلى الاستقرار الاستراتيجي. وإذا أُريد لعملية نزع السلاح النووي أن تحرز تقدماً، وجب الاهتمام بماتين المسألتين. لا يمكن أن يحدث نزع السلاح في فراغ. وخلق بيئة آمنة دولية سليمة وإيجابية والحفاظ على توازن استراتيجي دولي هما أساس التقدم في هذا المجال. إن جهود منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحقيق نزع السلاح النووي أمران يكمل بعضهما بعضاً. وبهذا المعنى، فإن الكف عن تطوير منظومات صواريخ نووية للدفاع تقوض الاستقرار الاستراتيجي وعن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي هو أمر لا بد منه لترع السلاح النووي.

ثانياً، ينبغي اتباع نهج متوازن فيما يتعلق بتزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. إن الجهود المبذولة في هذين المجالين يكمل ويعزز بعضها بعضاً. فلا يمكننا تحقيق هدف تجريد العالم من الأسلحة النووية إلا إذا دمرت الدول الحائزة لها كل ما في حوزتها منها في أقرب الآجال، وإذا التزمت الدول غير الحائزة لها بتعهداتها بعدم السعي إلى امتلاكها، وإذا ما بذلت هاتين المجموعتين من البلدان في الوقت ذاته جهوداً متواصلة في مجال نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

ثالثاً، ينبغي دعم المبادئ الأساسية في مجال نزع السلاح النووي. ويجب الحفاظ على المبادئ والتدابير الخاصة بتزع السلاح النووي بصيغتها المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار: ينبغي تقليص الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها بفعالية وملزمة قانوناً ولا رجعة فيها. وينبغي أن تسترشد جميع تدابير نزع السلاح النووي، بما في ذلك مختلف التدابير الوسيطة، بمبادئ الاستقرار الاستراتيجي الدولي وتوفير الأمن الكامل للجميع، ويجب أن تساهم في الأمن والسلام الدوليين.

رابعاً، ينبغي تنفيذ تدابير وسيطة ملائمة لترع السلاح النووي. وهي تشمل قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقليص دور تلك الأسلحة والتخلي عن مذهب الردع النووي القائم على المبادرة إلى استخدامها، وعن سياسة تخفيف القيود المفروضة على استخدامها. وعلى كل دولة حائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزامها بعدم توجيهها نحو أي بلد آخر وبعدم جعل أي بلد هدفاً لضربة نووية. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد إلى أراضيها جميع ما نشرته خارجها من تلك الأسلحة. وينبغي التخلي عن سياسة المظلات النووية وتبادل الأسلحة النووية، ويجب عدم تطوير الأسلحة النووية الضعيفة الأثر التي يسهل نشرها. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون أي إطلاق لتلك الأسلحة بالخطأ أو دون إذن.

وينبغي الإشارة إلى أن أنجع التدابير الوسيطة لترع السلاح النووي وأكثرها عقلانية في عالمنا الراهن حيث لا تزال الأسلحة النووية موجودة تتمثل في أن تقطع جميع الدول الحائزة لتلك الأسلحة على نفسها التزامات بعدم المبادرة إلى استخدامها وبعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة لها أو ضد مناطق خالية منها وبإبرام صك قانوني دولي مناسب يقضي بذلك.

خامساً، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ في أقرب وقت ممكن لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي. وتحبذ الصين الاتفاق في أجل قريب على برنامج عمل شامل ومتوازن يستند إلى مقترح السفراء الخمسة كي يتسنى انطلاق عمل يعالج جوهر الأمور في مجالات نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبخصوص ولاية اللجنة المخصصة المعنية بتزع السلاح النووي، تساند الصين الموقف العقلاني الذي تبنته مجموعة الـ ٢١.

لقد عملت الصين على الدوام بنشاط من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي وتعزيز عملية نزع السلاح النووي الدولية. وسياستها الوطنية في مجال الدفاع سياسة دفاعية محضة. وقد أمسكت إلى حد كبير ولعقود عديدة عن تطوير قواتها النووية؛ ولم تشارك قط في سباق التسلح النووي كما لم تنشر أسلحة نووية خارج حدودها، بل أبقت قواتها النووية عند الحد الأدنى اللازم للدفاع عن النفس.

وتحبذ الصين الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها الشامل، وتتبنى سياسة لا تساهل فيها تتمثل في عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية، وهي ملتزمة بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة لها أو ضد مناطق خالية منها مهما كانت الظروف. وتتطلع إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وقد التزمت بالتصديق عليها بسرعة، وستلتزم بوقف للتجارب النووية ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة. وهي على استعداد للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج عمل شامل لمؤتمر نزع السلاح.

وتدعم الصين جهود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل إقامة مناطق خالية من تلك الأسلحة، وقد وقعت لأجل ذلك جميع البروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي فُتح باب توقيعها. وتوصلت الصين إلى اتفاق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إبرام معاهدة لجعل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية وبروتوكول ملحق بها، وليس لديها أي اعتراض على النص الحالي لمعاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى والبروتوكول الملحق بها. فباختصار، ساهمت سياسة الصين وممارستها في المجال النووي مساهمة إيجابية في عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وسنواصل مع جميع الدول مساعينا من أجل تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير تشينغ من الصين على كلمته وعباراته اللطيفة والمشجعة في حق الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير الاتحاد الروسي فاليري لوشكينين.

السيد لوشكينين (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): قد تكون هذه ثالث جلسة مخصصة حتى الآن لهذا الموضوع. وتمضي المناقشات قدماً بشكل بنّاء وتحظى بقدر كبير من الاهتمام، وهذا أمر مهم جداً

بالنسبة لنا جميعاً. ويتضح من البيانات العديدة التي أُلقيت أن وعي المجتمع الدولي بضرورة نزع السلاح النووي أخذ في النمو. ومن الواضح أن القضاء الشامل على الأسلحة النووية لا يمكن تحقيقه إلا بالتقدم تدريجياً وبخطوات صوب الهدف النهائي باتباع نهج شامل بمشاركة جميع الدول النووية، وبطبيعة الحال، في سياق الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي واحترام مبدأ المساواة في التمتع بالأمن. ونود اليوم إلقاء نظرة أشمل على هذه المسألة انطلاقاً من الخطوات التي يعتمزم الاتحاد الروسي اتخاذها في المستقبل في مجال نزع السلاح النووي ومن نهجنا عموماً فيما يتعلق بمشاكل محددة ترتبط بشكل أو آخر بمشاكل نزع السلاح النووي.

وأود التشديد على أننا نعتمزم مواصلة سياسة خفض الأسلحة النووية التي درجنا عليها، آخذين في الاعتبار الوضع الاستراتيجي العسكري وضرورة ضمان أمن روسيا. وكما سبق أن قلت، تُضعف تقليص ترسانة روسيا من الأسلحة غير الاستراتيجية أربع مرات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وسيواصل تقليص حجم هذه الأسلحة. وستفي روسيا بحزم بالاتزامات التي تفرضها عليها معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى فيما يتعلق بالقذائف النووية المتوسطة المدى. ووفقاً لأحكام معاهدة موسكو، يُتوقع أن تقلص روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام ٢٠٠٩ عدد ما بحوزتهما من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية بنحو ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع المستويات التي تم تحديدها في نهاية عام ٢٠٠١. وروسيا على استعداد مواصلة تقليص ترسانتها من الأسلحة النووية الاستراتيجية إلى ما دون المستوى المحدد في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وقد أعرب رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، مراراً عن استعداد بلدنا لخفض ترسانته من الأسلحة النووية إلى ما مجموعه ١ ٥٠٠ رأس حربي أو أقل من ذلك على أساس المعاملة بالمثل. ومن المهم أن نعي أن معاهدة "ستارت" المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ستظل سارية المفعول حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على الأقل بجميع ما تنص عليه من إجراءات التحقق الشديدة الصرامة التي تؤدي من حيث المبدأ دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار، وذلك بكفالة إمكانية التنبؤ بالوضع العسكري الاستراتيجي. ولعل المسألة البالغة الأهمية هنا فيما يتعلق بالتحقق هي الوسائل التقنية الوطنية، وبالدرجة الأولى نظم مراقبة الفضاء.

وعلى الصعيد الدولي، من الأهمية بمكان الاقتداء بروسيا وسحب جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وما يرافقها من الهياكل الأساسية إلى أراضي الدول التي تملكها. وسندأب، في ما سنتخذه من إجراءات مستقبلاً، على الانطلاق من ضرورة ضمان عدم الرجوع عن الخطوات المتخذة لتقليص الأسلحة النووية. ويعتقد الاتحاد الروسي أنه من المهم في مجال منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها صياغة اتفاق لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وفي ١٤ شباط/فبراير هذا العام، نص إعلان روسي - فرنسي مشترك بشأن استخدام الطاقة النووية تمخض عن زيارة قام بها إلى موسكو رئيس الوزراء الفرنسي على أن البلدين يؤيدان بدء المفاوضات في أجل قريب في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ويؤكدان دعمهما للوقف القائم في هذا المجال. وقد ساندنا باستمرار مسألة التوصل بسرعة إلى حل وسط فيما يتعلق ببرنامج عمل متوازن لمؤتمر نزع السلاح يتيح لنا الشروع في مفاوضات من هذا القبيل، وأسهمنا إسهامات هامة في المساعي الرامية إلى التوصل إلى ذلك الحل الوسط.

ومن المهم أن نعي أن تقليص الدول لأسلحتها النووية لا يحدث في فراغ. فعملية تقليص تلك الأسلحة وآفاقه وثيقا الصلة بتنفيذ الاتفاقات الرئيسية المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار. وهي بطبيعة

الحال تتأثر بدورها بالنمو الحاصل في الإنفاق على الاستعدادات العسكرية في عدد من البلدان وعلى تطوير منظومات أسلحة جديدة ونشر الأسلحة والمعدات العسكرية برّاً وفي مجالات أخرى. إن تنفيذ خطط لنشر منظومة عالمية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية يتعارض والحفاظ على توازن استراتيجي في العالم وله أثر سلبي على الحد من الصواريخ النووية ونزع السلاح النووي.

إن الصلة القائمة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ونظيرتها الدفاعية واضحة ومفهومة غاية ما يكون الأمر. وقد تجسدت هذه الصلة بشكل خاص في الإعلان المشترك الصادر في أعقاب اللقاء الذي جرى بين الرئيسين فلاديمير بوتين وجورج بوش في جينوا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

ليس ثمة من شك في أن نشر الأسلحة في الفضاء سيشكل مسيئاً قويا لعدم الاستقرار. وسيخلف عواقب وخيمة على عملية نزع السلاح برمتها وعلى الحد من التسليح وعلى الأمن الدولي. ومن بين النتائج المحتملة حدوث تصاعد جديد في سباق التسليح، ليس في الفضاء فحسب بل كذلك في البر في مجال الصواريخ النووية وغيره من المجالات، وهو ما من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لعملية انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. علينا أن نستخدم هيبة المؤتمر وسلطته ونفعل كلما في وسعنا للحيلولة دون حصول هذه السيناريوهات المفرقة وللحفاظ على الفضاء كتراث يعمه السلم وتشارك فيه البشرية قاطبة. وقد أعلنت روسيا من ناحيتها وبشكل انفرادي أنها لن تبادر إلى نشر أسلحة من أي نوع في الفضاء. ونحث جميع الدول على اتخاذ قرار مماثل. وقد قدمنا إلى مؤتمر نزع السلاح، بالاشتراك مع جمهورية الصين الشعبية ومجموعة من الدول الأخرى، ورقة عمل جرى تعميمها بوصفها الوثيقة CD/1769. ونحن مقتنعون بأن وضع معاهدة في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية سيكون له أثر إيجابي على عمليتي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

سبق أن تكلمنا عن الحاجة الملحة لتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية وضرورة العمل سوياً على إيجاد حلول للمشاكل الجديدة التي أثرت هنا. وعلى أية حال، ينبغي القيام بهذا ضمن إطار معاهدة عدم الانتشار، وذلك بالاستفادة الكاملة من دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصلاحياتها. وثمة مجموعة كاملة من المشاكل الهامة التي تحتاج إلى حلول عاجلة. ونعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها دور هام في إيجاد حل فيما يتعلق بإيران مقبول لدى جميع الأطراف، يتيح لطهران من جهة تطوير الطاقة النووية، وهو ما يحق لها القيام به كدولة ذات سيادة، ويوفر من جهة أخرى ما يضمن لبرنامجها النووي أن يكون ذا طابع سلمي صرف. لقد تواصلت مباحثاتنا مع نظرائنا الإيرانيين في موسكو خلال الأيام القليلة الماضية، بما في ذلك مباحثات بشأن المقترح الروسي الذائع الصيت. ونأمل أن تتمكن كنتيجة لهذه المفاوضات من إبقاء هذه المسألة برمتها ضمن نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن أجل ذلك، من المهم بطبيعة الحال تمديد العمل بوقف تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية ومواصلة الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاقات تحظى بقبول الجميع. وسيشكل الاجتماع المقبل للمجلس الإداري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٦ آذار/مارس مرحلة مهمة وأساسية جداً في هذه العملية. وإن المدير العام للوكالة بصدد إعداد تقريره لذلك الاجتماع. ومن المهم بالنسبة لإيران الاستجابة بشكل تام للدعوة التي وجهتها إليها الوكالة لكي توضح المسائل التي لا تزال غامضة فيما يتعلق بأنشطتها النووية في ما مضى.

وسيتم التوصل إلى حل للمشكل النووي في شبه الجزيرة الكورية، في رأينا، من خلال المفاوضات السداسية الأطراف التي ستواصل روسيا مشاركتها فيها بنشاط وبشكل بناء. ويفترض هذا الحل، على وجه الخصوص، عودة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى معاهدة عدم الانتشار واستئناف أنشطة الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كوريا وخروج كوريا من عزلتها الدولية وتقديم المساعدة الاقتصادية إليها. إن معالجة المشاكل القائمة في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال مدرجة على جدول أعمال مجموعة الـ ٨ التي تتولى روسيا رئاستها في الوقت الراهن. وسنواصل مساعينا من أجل إيجاد نهج مشتركة لتسوية هذه المسائل بالوسائل السياسية والدبلوماسية في سياق مراعاة الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف.

إن تطوير تكنولوجيات المعلومات والتكنولوجيا النووية وغيرها من الوسائل التكنولوجية يثير من حيث المبدأ سلسلة من المشاكل المهمة والحساسة في نفس الوقت والتي تتطلب نهجا مشتركة جديدة وغير تقليدية. وإحدى الأفكار التي من هذا القبيل هي مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين لإنشاء منظومة من المراكز الدولية لتقديم خدمات دورة الوقود النووي، بما في ذلك التخصيب، في ظل مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى أساس الاستفادة منها دون تمييز. ويتمثل جوهر هذه المبادرة في إنشاء هيكل أساسي عالمي نموذجي يكفل المساواة في الاستفادة لجميع البلدان المهتمة من فوائد الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ويضمن في الوقت ذاته الامتثال الصارم لجميع معايير نظام حظر انتشار الأسلحة النووية.

وقد قدمنا هذه المبادرة الروسية إلى المؤتمر، ونحن على استعداد لمواصلة مناقشتها في إطار حوار مع جميع الدول المهتمة وداخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي مسعاها من أجل تفعيل هذه الأفكار، ستمثل روسيا بشكل صارم ومطرد لالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي وستفي بها. وستعزز جميع هذه الأنشطة إمكانية تحقيق الأهداف التي حددناها فيما يتعلق بالمسألة التي نحن بصدد مناقشتها في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أقدّر لكم بيانكم الثالث هذا منذ أن انضمتم إلى المؤتمر والعبارات الطيبة التي وجهتموها لي، وأقدّر لكم على وجه الخصوص آراءكم واقتراحاتكم فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح النووي في المستقبل، والتي ستشكل بالتأكيد أساساً لمزيد من المناقشات التفاعلية خلال الدورة القادمة، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم روسيا على إنجاح المباحثات السداسية الأطراف. المتكلم التالي هو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، السيد ري تشول.

السيد ري (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لتولي منصب الرئيس وأتمنى لكم التوفيق. وأود كذلك أن أشيد بسلفكم، السفير راباكي، نظراً للجهود الجبارة التي بذلها.

إن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يساند البيان الذي أصدرته مجموعة الـ ٢١ ويود إبداء آرائه في هذا الصدد. إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ترى أن نزع السلاح النووي يشكل المهمة الرئيسية والسامية المنوطة بمؤتمر نزع السلاح وبالمجتمع الدولي. إن المذهب والسياسة النوويين السلبيين والابتزاز النووي التي أخذت تجعل لنفسها أثراً ملموساً في العلاقات الدولية تنشر قلقاً بالغاً في المجتمع الدولي ولا تفرز سوى الاضطراب والابتزاز والعواقب غير المحمودة. ويعزى انتهاك مبدأ التساوي في السيادة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة واستمرار

انعدام المساواة والعدل في العلاقات الدولية إلى السياسة والمذهب النوويين غير العادلين. ولا يخلف هذا الأمر أثراً سلبياً على العملية الجارية داخل مؤتمر نزع السلاح فحسب بل كذلك على جميع مننديات التفاوض بشأن السلم والأمن. إن الأفعال التي تقوم بها دول لكبح الأنشطة النووية في بلدان أخرى في الوقت الذي تحافظ فيه على أسلحتها النووية وتعززها تعني رفض إقامة علاقات دولية عادلة. وطالما استمر المذهب والتهديد النوويان السلبيان، لن يزول بأس انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يزول أي موقف يعتبر التمييز والظلم الحاليين الناجمين عن استعمال القوة أفيده.

ولا يتفق وفد بلدي مع التحجج بأن الطرف مثالي للدعوة على الفور إلى إدخال تعديل على المذهب السليبي. فلا بد للدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية من إبداء استعدادها للمشاركة دون تأخير في مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقية قانونية دولية بشأن نزع السلاح النووي. وتتمثل المهمة الرئيسية والعاجلة التي تنتظرنا في وضع حد لمبدأ التفوق النووي وإزالة التهديد النووي ووقف السباق في تحسين نوعية الأسلحة النووية وسحب القوات النووية ومظلة الأسلحة النووية المنشورة في الخارج وتوفير ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية. ويمكن أن تنطلق عملية التفاوض بشأن نزع السلاح النووي في هذا الاتجاه. وإن وفد بلدي يساند المقترح الداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بترع السلاح النووي وإلى بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ويود وفد بلدي أن يجري تعزيز الجهود من أجل اعتماد خطة عمل مؤتمر نزع السلاح، وهو على استعداد للقيام بمساهمة فعالة. وينبغي أن تكون خطة العمل شاملة ومتوازنة وأن تحظى بقبول الجميع. ورغم أن مقترح السفراء الخمسة لا يعكس مطلبنا بما فيه الكفاية، فإن وفد بلدي أعرب عن مساندته له بناءً على ما يساور أطرافاً متعددة من رغبة في الدفع بعمل المؤتمر إلى الأمام وعلى رأيه بأن هذا المقترح يمكن أن يشكل أساساً لجهودنا من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عمل. ويأمل وفد بلدي أن تساهم المناقشة المركزة والمنهجية للبنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وفقاً للجدول الزمني الذي وضعه الرؤساء الستة، في إيجاد مناخ مؤاتٍ للاتفاق على خطة العمل وأن تتطور أثناء عملية التفاوض.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية السيد ري على كلمته وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس والرؤساء الآخرين. وسأعطي الكلمة الآن للسيد فرانسوا ريفاسو، سفير فرنسا.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، بعد ما استمعت إلى من تكلموا هذا الصباح، أضمر رأيي إلى رأي من شددوا على الطابع المفيد جداً الذي يكتسبه عملنا المركز هذا الأسبوع. نحن هنا للتباحث بشأن التدابير التي سيجري التفاوض بشأنها في المستقبل في مؤتمر نزع السلاح في إطار بندي جدول الأعمال ١ و ٢.

خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد عام ٢٠٠٥ في نيويورك، اعتمدت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موقفاً موحداً، وهو موقف موحد يلزمنا جميعاً " [دعت] فيه تلك الدول مرة أخرى، فيما يتعلق بمسألة وقف إنتاج المواد النووية، مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع فوراً ودون شروط مسبقة في إجراءات وضع معاهدة تخلو من التمييز ويمكن تطبيقها على الصعيد العالمي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض

صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة وإبرامها في أقرب الآجال، واضعاً في اعتباره تقرير المنسق الخاص والولاية التي تضمنها، وفي انتظار دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، [دعت] جميع الدول إلى الإعلان عن وقف لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة والتقييد به".

وبعد انتهاء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، يحافظ هذا النداء على قوته، ويتعين على الوفد الفرنسي، على غرار شركائه الأوروبيين الـ ٢٥، أن يضعه موضع التنفيذ. إننا، في التنفيذ العملي لالتزاماتنا، نتصرف في ضوء برنامج العمل والقرار المتفق عليهما وقت التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، وفق ما قرره مؤتمر الاستعراض السابع عشر في وثقته الختامية الصيف الماضي. اسمحوا لي أن أذكركم باقتضاب ببرنامج العمل المتعلق بعنصر نزع السلاح النووي. إنه يشمل: إبرام معاهدة مشتركة لحظر التجارب النووية، والتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتصميم على مواصلة الجهود المنظمة والتدرجية الرامية إلى تقليص الأسلحة النووية على الصعيد العالمي ونزع السلاح بشكل عام وتام. لم يعد مشكل دخول معاهدة حظر التجارب النووية مسألة تعني هذا المحفل بشكل مباشر، ولكن المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة تشغل حيزاً خاصاً جداً في عملية نزع السلاح النووي في الوقت الراهن. لذلك، ساند بلدي في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة القرارات المتعلقة بهذه المسألة - في عام ٢٠٠٤، القرار ٥٩/٨١ الذي قدمته كندا، وفي عام ٢٠٠٥، القرار المعنون "تحدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان.

لقد درجت فرنسا على الالتزام بالعمل من أجل التفاوض بشأن معاهدة من ذلك القبيل في مؤتمر نزع السلاح. وفي الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية الفرنسية في ١٩ كانون الثاني/يناير الأخير، أعاد تأكيد الأهمية التي توليها فرنسا لهذه المعاهدة. وبعد إعلان فرنسا وقف إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم المخصَّب بدرجة عالية لأغراض صنع الأسلحة النووية، قررت في شباط/فبراير ١٩٩٦ إغلاق منشآت الإنتاج الواقعتين في بيبيرلات وماركول وتفكيكهما. ويعكف بلدي منذئذ على عملية التفكيك هذه المتواصلة حالياً، وهي عملية معقدة وطويلة ومكلفة ستمتد طيلة عدة سنوات. وبلدي هو الدولة النووية الوحيدة التي انطلقت في هذا العمل، ولم يعد لديها أي منشآت لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

بعد فترة طويلة من الجمود، يلوح في الأفق حالياً بعض الأمل في الاستئناف التدريجي للمفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإمكانية المتاحة لنا هذا العام للتحضير لهذه المفاوضات في إطار جدول الأنشطة الزممي الذي تم اعتماده للتو. ونتطلع إلى المشاركة النشطة في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة، لأن الإجراءات المرتقب مستقبلاً والمندرج في البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال والذي سيجري التفاوض بشأنه هنا هو وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونرحب بالفرصة التي ستتاح لنا خلال فترة تولي رومانيا رئاسة المؤتمر لتكثيف مناقشاتنا لهذين البندين بطريقة مركزية بغرض الحفاظ على قدر أكبر من الثقة فيما بيننا.

يتمحور نهجنا العام فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حول الأفكار التالية. أولاً، وكما دأبنا على القول في هذا المحفل، يتصل نطاق المعاهدة بالحظر التام لإنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً لأغراض صنع القنابل النووية. ومن الواضح أن المعاهدة، ما لم يحدث تغيير جذري في طبيعتها، لا تتوخى معالجة المخزونات التي تكدست قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، ولا تتوخى معالجة مسألة الإنتاج من أجل الاستخدام للأغراض السلمية

ولا تتوخى معالجة الاستخدامات العسكرية لإنتاج الأجهزة غير المتفجرة. ولكن غرضها يتمثل بوضوح في فرض تجميد كمي إلى أقصى حد للترسانات النووية في العالم، تماما كما فرضت معاهدة حظر التجارب النووية تجميدا نوعياً. فهناك صلة قوية بين معاهدي وقف إنتاج المواد الانشطارية وحظر التجارب النووية، وينبغي أن تأخذ المفاوضات التي سنجريها مستقبلاً هذه الحقيقة في الاعتبار.

وفيما يتعلق بمسألة التحقق، ما زلنا نقبل تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه التي تشير إلى قابلية التحقق. ونعطي لهذه العبارة معناها باللغة الفرنسية، ألا وهو "يمكن التحقق منه". ونضم أصواتنا كذلك إلى من يؤكدون أن أي إجراء للتحقق لا يمكن أن يوفر ضمانة كاملة فيما يتعلق بالامتثال للمعاهدة. ونرى أنه من غير المناسب هنا وضع شروط مسبقة لبدء المفاوضات. إن النقاش بشأن مسألة التحقق ينبغي أن يفضي إلى حل أثناء المفاوضات نفسها.

وأخيراً، ستتطلب الجوانب الأخرى من المعاهدة بدورها، حسب ما نراه، مزيداً من البحث عندما تنطلق المفاوضات.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير ريفاسو من فرنسا على كلمته واقتراحاته المتعلقة بالمداولات خلال الدورة القادمة وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفير نيجيريا، السيد جوسيف أياوغو.

السيد أياوغو (نيجيريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أرجو أن تتقبلوا تهاني بمناسبة تقلدكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن وفد بلدي يؤكد لكم كامل دعمه، ولا سيما في السعي إلى تحقيق توافق الآراء بشأن برنامج العمل. كما أتوجه بالتهاني إلى آخر رئيس، السفير راباكي، على العمل الجيد الذي قام به.

قبل أن أُجمل آراء نيجيريا بشأن الموضوع قيد النقاش، ألا وهو نزع السلاح النووي، أود أن أعرب عن دعم وفد بلدي للبيان الذي ألقاه سفير العراق باسم مجموعة الـ ٢١ في ٢٨ شباط/فبراير هذا العام.

إن أهم هدف أُسندت مهمة تحقيقه لمؤتمر نزع السلاح من قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عُقدت عام ١٩٧٨ هو العمل على التوصل إلى اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي. لذلك، يبقى نزع السلاح النووي إحدى الأولويات القصوى ليس بالنسبة لوفد بلدي فحسب، بل كذلك، على ما أعتقد، بالنسبة للمجتمع الدولي برمته. فالأسلحة النووية تشكل الخطر الأشد رعباً على البشرية. وبدل على ذلك أثر القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغاساكي في اليابان. فلا تزال اليابان حتى الآن وبعد مرور أكثر من ٦٠ سنة تعاني من آثار القنبلتين. وقد جاء أطفال من هيروشيما وناغاساكي وناشدونا في مؤتمر نزع السلاح أن ننقذ البشرية من الفزع الذي يعيشون فيه. كما وجّه إلينا المجتمع المدني وجمعية العمد من أجل السلام نداءات مماثلة. وعلاوة على ذلك، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى في عام ١٩٩٦ مؤداها أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ينافي قواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يشدد وفد بلدي على أهمية ما أشارت به محكمة العدل الدولية من أنه "يوجد ثمة التزام بالعمل بحسن نية من أجل إجراء وإتمام مفاوضات بشأن نزع السلاح في جميع جوانبه تحت المراقبة الدولية

الصارمة والفعالة". ومن وجهة نظر وفد بلدي، أضحى بالتالي نزع السلاح النووي منذ أن تم إسقاط القنبليتين الذريتين على المدينتين اليابانيتين مسألة تستوجب أن تجرى مفاوضات بشأنها. وقد أقر المجتمع الدولي بهذا الأمر ولهذا منحت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح مؤتمر نزع السلاح ولايته الحالية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

غير أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن للأسف من الوفاء بولايته. وكنتيجة لذلك، وبدل العمل تدريجياً على نزع السلاح النووي، ارتفع عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية من اثنتين عام ١٩٥٠ إلى ما لا يقل عن ثمانية في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذلك، يحدث تطور تكنولوجي نوعي في مجالات تطوير الرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها وإنتاجها وتخزينها. ولعل ما يقلق أكثر هو إجراء البحوث بشأن جيل جديد من الأسلحة النووية وعصرنتها، وكذلك الاحتفاظ بخيار استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في المذاهب العسكرية. وبالنسبة لبلدان مثل نيجيريا تخلت عن الخيار النووي، فإن الوضع يسبب قلقاً أكبر ويتسم بقدر أكبر من التعقيد وذلك بزيادة مخاوفها من أن تقع هذه الأسلحة في أيدي كيانات غير دول، ولا سيما الإرهابيون الذين قد يستخدمونها لكونها أسلحتهم المفضلة.

أود لفت الانتباه إلى الصلة القائمة بين نزع السلاح النووي وعدم انتشارها. فكلاهما وجهان لعملة واحدة ويعزز بعضهما بعضاً إذا أبدت الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء الالتزام الصارم والمسؤولية في السعي بحسن نية من أجل نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. وإن نيجيريا لتشهد في هذا الصدد بالالتزام الذي يشكل مثلاً يحتذى والذي عقده بلدان مثل جنوب أفريقيا وأوكرانيا وكازاخستان التي كانت لديها أسلحة نووية واختارت أن تتخلص منها بطريقة اتسمت بالشفافية وأمكن التحقق منها. ويدل قرارها على أن البلدان يمكنها أن تشعر بالأمان حتى لو تخلت عن الأسلحة النووية. إن العالم سيشعر حقاً بمزيد من الأمان عندما يدير كل بلد ظهره للأسلحة النووية. لذلك، ينبغي أن تدرك الدول الحائزة للأسلحة النووية أن أي اعتقاد من جانبها بإمكانية امتلاك تلك الأسلحة إلى الأبد لا يمكن أن يتماشى مع استمرار عدم انتشارها والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن انتشار الأسلحة النووية موجود في الوقت الراهن نظراً لعدم التخلص منها. ينبغي ألا نتوقع نجاح الجهود الرامية إلى منع انتشار تلك الأسلحة إلا بعد التزامنا بتزعمها بطريقة تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها. إن الأمر بديهي - فلا يمكن أن ينشر أي شخص ما هو غير موجود، في حين سينشر من لديهم التصميم والإصرار ما هو موجود، أياً كانت إجراءات المراقبة القائمة. وباختصار، فإن الحظر التام هو الضمانة الوحيدة لمواجهة الأخطار التي يشكلها السلاح النووي وانتشاره على البشرية.

إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن التفاوض بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة النووية يعود إلى حد كبير إلى أن بعض البلدان لا تزال تعتقد أن هذه الأسلحة ضرورية لأمنها. ولا يمكن أن يساعد هذا التصور المؤتمر في تحقيق هدفه المتمثل في نزع السلاح النووي. وإن كنا نرى نُهجاً ثنائية وانفرادية لمعالجة المسألة، فإن هذه الجهود لا يمكن أن تشكل بديلاً لنزع السلاح النووي ضمن إطار متعدد الأطراف يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. لا بد من تعزيز مؤتمر نزع السلاح بوصفه آلية متعددة الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي بطريقة تتسم بالشفافية.

لقد عرضت مجموعة الـ ٢١، من خلال مصر وإثيوبيا في عام ٢٠٠٥، آراءها بشأن نزع السلاح النووي. ولا يزال وفد بلدي يدعم تلك الآراء بقوة. وينبغي التذكير أيضاً بأن ٢٧ دولة عضواً في مجموعة الـ ٢١ قدمت

ورقة عمل CD/1419 عام ١٩٩٦ تعرض تفاصيل مقترح لبرنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. ولا تزال المبادئ التي تشكل أساس ورقة العمل تلك صالحة لعملية نزع السلاح النووي في الوقت الراهن. لقد كان المقترح شمولياً حينئذ، ولو تم اتخاذ إجراءات بناءً عليه، لانتهدت الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية وانتشارها أو تقلصت على الأقل كثيراً. إن وفد بلدي على استعداد للعمل مع الوفود المهمة على إحياء المقترح وإدخال تحسينات عليه تأخذ في الاعتبار التطورات التي حصلت منذ أن تم تقديم الوثيقة.

إن نيجيريا ملتزمة بالعمل من أجل نزع السلاح النووي، ولذا ساندنا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وتعتقد نيجيريا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم في صالح السلم والأمن الدوليين. كما أن نيجيريا ملتزمة بما تفرضه عليها معاهدة عدم الانتشار من التزامات وتود أن يجري التنفيذ الفوري للخطوات العملية الـ ١٣ التي تم اعتمادها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. كما تدعو نيجيريا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تحديد التزامها بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتأسف نيجيريا لكون مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار فشل بسبب مناورات استراتيجية لتقويض جوانب من الأركان الحيوية التي تقوم عليها المعاهدة والإنجازات السابقة. وتعتقد نيجيريا أن الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار - نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية وحق الاستفادة من الطاقة النووية السلمية غير القابل للتصرف - تشكل مصدر توازنها. وأي محاولة لتقويض أي ركن منها أو إضعافه لا يمكن أن تؤدي إلا إلى عجز المعاهدة عن تحقيق الأهداف المتوخاة. وتشدد نيجيريا على الأهمية التي يكتسبها للمعاهدة تنفيذ جميع الأطراف لالتزاماتها كاملة، وتدعو الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد إلى أن تقوم بذلك دون تأخير ودون شروط مسبقة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل عماداً من أعمدة عملية نزع السلاح النووي. وقد وقعت نيجيريا وصدقت عليها. ونشدد على الأهمية والطابع الملح الذي يكتسبه توقيع جميع البلدان للمعاهدة وتصديقها عليها دون تأخير ودون شروط لتمكينها من دخول حيز النفاذ في أقرب الآجال. وفي الوقت ذاته، وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، نحث جميع البلدان على الالتزام بوقف التجارب النووية.

لقد ساند وفد نيجيريا بقوة المقترحات التي تم تقديمها في الماضي في مؤتمر نزع السلاح والتي توخت تحقيق نزع السلاح النووي، ولا سيما تلك التي وردت في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571، وقد دعت المقترحات إلى إنشاء لجنة مخصصة للشروع في مفاوضات بشأن برنامج مؤلف من مراحل لإزالة الأسلحة النووية بشكل تام. لا يلبي مقترح السفراء الخمسة بشأن نزع السلاح النووي بالكامل توقعات وفد بلدي، إذ كنا نفضل أن تُمنح اللجنة المخصصة ولاية تفاوضية. غير أن الوفد النيجيري، في ظل انعدام أي اتفاق على منحها ولاية من ذلك القبيل، ولما اعتيد فيه من روح المرونة، قبل ولاية إجراء مناقشات بشأن نزع السلاح النووي التي ورد ذكرها في مقترح السفراء الخمسة. إننا نتفهم ونقدر أن أي اتفاق جاد لا يمكن التوصل إليه إلا بالأخذ والعطاء، آخذين في الاعتبار الفوائد الطويلة الأجل وضرورات أمن المجتمع الدولي برمته. ونحث الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على التحلي بالرغبة في تحقيق الخير للجميع فيما يتعلق بنزع السلاح النووي لأن الأسلحة النووية وانتشارها تشكل خطراً على من يملكها ومن لا يملكها على حد سواء.

ويعتقد وفد بلدي أن السماح للمجتمع المدني بالمشاركة أكثر في عمل مؤتمر نزع السلاح ابتداءً من هذه المرحلة سيساعدنا في إحراز تقدم في معالجة الأخطار التي تطرحها الأسلحة النووية. فقد تستطيع هيئاته، بفضل

بحثها وتحليلها الموضوعيين، إقناع حتى الدول التي لديها أسلحة نووية بأن تلك الأسلحة لا تزيد أمنها وحمايتها. فلننظر في الأمر ونقرر السماح لها بالإسهام بشكل أكثر انتظاماً في عملنا.

وأخيراً، إذا تمكّننا من الاتفاق على نزع السلاح النووي، سيخف التوتر في العالم وسيصبح قدر أكبر من الموارد متاحاً للتنمية البشرية، وسيعمل ذلك على إيجاد بيئة أفضل لازدهار السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير نيجيريا السيد أيلوغو على بيانه واقتراحاته وعلى العبارات الودية التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير المغرب، السيد محمد لوليشكي.

السيد لوليشكي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تهاني وفد بلدي الصادقة لكم على توليكم هذا المنصب الهام وأن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب الوفد المغربي.

يرحب بلدي بالمبادرة المشتركة للرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٦ التي تقضي بعقد جلسات عامة مواضيعية بشأن جميع بنود جدول أعمال مؤتمرنا، ويتطلع إلى المشاركة تحت رئاستكم في هذه الدورة الأولى المتعلقة بتزع السلاح النووي وبشكل أوسع بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال. ويساند وفد بلدي مساندة كاملة البيان الذي ألقاه سفير العراق باسم مجموعة ال ٢١.

لقد وقعت المملكة المغربية جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وصدقت عليها ولا تزال ملتزمة بتزع السلاح بشكل عام وتام، وعلى وجه الخصوص بتزع السلاح النووي بطريقة لا رجعة فيها وتتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها. إننا مقتنعون بأنه لن يمكن قط تحقيق الأمن والاستقرار الحقيقيين إقليمياً ودولياً طالما كانت الأسلحة النووية موجودة.

لقد أثبتت فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أن الطبيعة الفريدة لتلك الأسلحة، ولا سيما قدرتها التدميرية وقدرتها على التسبب في معاناة لا حصر لها للبشر وعلى إلحاق الدمار بأجيال المستقبل، تجعلها تنطوي على احتمالات كارثية. وخلصت المحكمة إلى أن "القوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها في المكان أو الزمان. إن لديها قدرة على تدمير الحضارة بكاملها والنظام الإيكولوجي للكرة الأرضية برمتها". يستحيل أن تكون هذه العبارات أفصح مما هي. واستخلصت المحكمة أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يناهض عموماً قواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة، وبخاصة مبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده، وأعلنت أنه يقع على جميع الدول التزام بالعمل بحسن نية من أجل إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت المراقبة الدولية الصارمة والفعالة، ومن أجل إتمام هذه المفاوضات.

في عام ١٩٦٨، تخلت أغلبية البلدان عن طموحاتها النووية عندما تعهدت الدول الخمس التي كانت لديها بالفعل أسلحة نووية بالعمل بحسن نية من أجل إجراء مفاوضات بشأن تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي في أقرب أجل ولتزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة لتزع السلاح العام والتام في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة (معاهدة عدم الانتشار، المادة السادسة).

إن عدم إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي يشكل مصدر إحباط، بل قلق، للعديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. لقد تقلصت ترسانات القوى النووية بطبيعة الحال في السنوات الأخيرة، ولكن تلك القوى يجب أن تتخذ مزيداً من الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه. فمن شأن نزع السلاح النووي بطريقة تدريجية ولا رجعة فيها وتنسم بالشفافية ويمكن التحقق منها أن يساهم في إيجاد مناخ يشجع أكثر على عدم انتشار الأسلحة النووية، بل إنه سيفضي في نهاية المطاف إلى انعدام إمكانية حدوث ذلك لأنه لا يمكن نشر ما لا يوجد.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوض إعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبدأ الردع النووي أهداف عملية نزع السلاح ومبادئها وتقوي الطموحات النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والكيانات غير الدول على حد سواء. وفي وقت يواجه فيه المجتمع الدولي خطر الإرهاب، يزيد بطء التقدم في نزع السلاح خطر الإرهاب النووي. ويحد من فعالية الاتفاقية الدولية لقمع أفعال الإرهاب النووي في منع الكيانات غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية وجود ترسانات نووية قد لا يتوافر لبعضها ما يكفي من الحماية. إن نزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي، وكذلك نزع السلاح والتنمية البشرية، بينها ارتباط وثيق وتعد أساسية لحاضر البشرية ومستقبلها.

منذ أن انضم المغرب إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠، دأب على العمل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ومنع انتشارها، وذلك في الوقت الذي يجدد فيه التزامه بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وهكذا، أبرمت بلدي في عام ١٩٧٣ اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعنا في عام ٢٠٠٤ بروتوكولاً إضافياً ملحقاً بذلك الاتفاق في إطار معاهدة عدم الانتشار. كما صدقت بلدي على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وأخطرت المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تقبل مدونة السلوك المتعلقة بسلامة وأمن مصادر المواد المشعة.

وتأسف المملكة المغربية التي تؤيد الحظر التام للتجارب النووية للتأخر الحاصل في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتحدد في هذا الصدد دعوتها لجميع الدول التي لم تنضم بعد إليها بأن تقوم بذلك دون تأخير وأن تحترم في الوقت ذاته وقف التجارب النووية.

لقد اضطلع المغرب الذي يؤمن إيماناً عميقاً بأن الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تشمل جميع جوانب هذه الظاهرة بدور نشيط كرئيس للجنة السادسة للجمعية العامة في اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أفعال الإرهاب النووي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت بلدي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تقريرها الوطني عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠، وأتبعته بمعلومات إضافية قدمتها إلى الأمم المتحدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وتعتقد المملكة المغربية أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل مساهمة ملموسة في قضية نزع السلاح. وهكذا، روجنا باستمرار لمسألة الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بغرض جعلها عالمية وكذلك لإبرام اتفاقات ضمانات شاملة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، بوصف ذلك خطوة هامة في اتجاه خلق مناخ من الثقة وخطوة تمهيدية في اتجاه إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن شأن هذا الإجراء أن يساهم في تعزيز شروط السلام الدائم في هذه المنطقة التي عانت كثيراً لعقود عدة. وفي انتظار إقامة هذه المنطقة، تجدد بلدي مناشدتها لجميع الدول الأطراف بأن

تتعهد بالكف، على سبيل المعاملة بالمثل، عن إنتاج أو حيازة أو امتلاك الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة وألا تسمح لأي طرف ثالث بنشر تلك الأسلحة على أراضيها.

وقد دأب المغرب على مساندة القرارات الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار في عملية استعراضها. ولذلك، ساند مساندة كاملة النتائج الإيجابية التي تمخضت عن مؤتمري الاستعراض اللذين عُقدتا عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ويكرر تأكيد أهمية تنفيذها من قبل الدول الأعضاء بطريقة شفافة ومتوازنة ولا رجعة فيها. ورحبت بلدي باعتماد الخطوات العملية الـ ١٣ في عام ٢٠٠٠ والتي دعت في إطار البند ٤، إلى أن يجري فوراً إنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح لتقوم بدراسة مسألة نزع السلاح النووي وتضع مشروع اتفاقية بشأن هذا الموضوع. ولذلك، ساندت مساندة كاملة ولاية اللجنة المخصصة المعنية بتزع السلاح النووي، في صيغتها المقترحة في مشروع قرار مجموعة الـ ٢١ (CD/1571) الذي يسعى على وجه الخصوص إلى إنشاء لجنة مخصصة داخل مؤتمر نزع السلاح، في إطار البند ١ من جدول الأعمال، للمشروع في مفاوضات بشأن برنامج مؤلف من مراحل للإزالة التامة للأسلحة النووية له إطار زمني محدد، ويشمل اتفاقية متعلقة بالأسلحة النووية. وتوخياً للمرونة، أعلنت بلدي مراراً أنها يمكن أن تقبل الولاية المتعلقة بتزع السلاح النووي كما وردت في المقترحات الرامية إلى وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح التي قُدمت في وقت لاحق شريطة أن تنجح في حشد التوافق اللازم للمشروع في القيام بما هو جوهر في المؤتمر.

وإذ أحتم هذه الكلمة، اسمحو لي، سيدي الرئيس، بأن أعرب، كما فعل السفراء والممثلون المرموقون الذين تكلموا قبلي، عن الأمل في أن ينجح مؤتمر نزع السلاح هذا العام في التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج عمل يفسح الطريق على الخصوص لإنشاء هيئة فرعية لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بشكل عام وتام. وبهذا، سنتمكن من الاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي منا ووضع حد لإحباط المجتمع الدولي الذي يرغب في إزالة الأسلحة النووية بأقصى سرعة ممكنة وتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إقامة عالم خال من هذا الخطر والعمل في نهاية المطاف باطراد على أعمال احترامنا لحق الإنسان الأساسي المتأصل فيه، أي الحق في الحياة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير المغرب السيد لوليشكي على بيانه وعباراته الطيبة تجاه الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا، السيد ساشا فولس.

السيد فولس (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): نظراً لغياب السفير شترولي هذا اليوم، أود، لو أمكن، أن أنوب عنه.

إن الدعوات التي وجهها الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٦ إلى الوفود المشاركة في هذا المؤتمر بأن يركزوا كلماتهم على جدول الأعمال بأكمله وبطريقة منظمة تدعو إلى التعاون الكامل من جانب وفد بلدي. وقد تابع وفدي بعناية الكلمات التي أُلقيت أول أمس بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال. إن موقف سويسرا فيما يتعلق بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار جد معروف. ومع ذلك، أتاح لنا النقاش التفاعلي والمثير الذي جرى خلال الجلسة العامة الأخيرة فرصة لإعادة تأكيد موقفنا في هذا الصدد.

إن سويسرا تساند جميع الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في ميدان نزع السلاح ومراقبة التسليح من أجل تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للتحقق منها. وتمثل معاهدة عدم الانتشار بالنسبة لسويسرا الصك الوحيد الملزم قانوناً والعالمي النطاق الذي يهدف إلى تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وبهذا المعنى، فهو أداة أساسية لتحقيق السلم والاستقرار الدوليين. وتشدد سويسرا على أن الضغط الممارس في الوقت الراهن على انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا يؤدي إلى إهمال الركبتين الآخرين لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ونتفق مع من شددوا على الروابط القائمة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ومنهم وفد السويد في تحليله للمخاطر القائمة. وتبعاً لذلك، تشدد سويسرا على احترام الحل الوسط الذي أتاح إبرام معاهدة عدم الانتشار بين الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية مقابل تعهد من جانب الدول النووية بمواصلة جهودها في سبيل ضمان نزع السلاح النووي. وبالنظر إلى أن الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف غير النووية احترمت التعهد بعدم حيازة الأسلحة النووية، ندعو الدول النووية إلى مواصلة التنفيذ التدريجي لالتزاماتها بنزع السلاح.

وبما أن مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار قد باء بالفشل، فإننا مضطرون للاعتراف بأن أحد التطورات الإيجابية القليلة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يشير إليها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي يبقى معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي وقعها الرئيسان بوش وبوتين في عام ٢٠٠٤. وينبغي أن تؤدي هذه المعاهدة إلى إجراء تخفيض هائل في الأسلحة النووية الاستراتيجية، ولكن سويسرا، كما أشار إلى ذلك عدد من الوفود يوم الثلاثاء، ترى أن أي إجراء ثنائي أو انفرادي لنزع السلاح، لكي يتمتع بالمصداقية، ينبغي أن يتبنى مبادئ الشفافية وعدم الرجعية وإمكانية التحقق منه. ولذا نؤيد الدعوات إلى زيادة الشفافية على الصعيد المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالتقدم المحرز في ميدان نزع السلاح النووي.

أما في مجال الأسلحة النووية غير الاستراتيجية فلا يزال السجل غامضاً. ونلاحظ تبايناً بيناً بين التعهدات الانفرادية والإنجازات الفعلية. وتولي سويسرا أهمية لجميع التعهدات الواردة في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين اللذين عُقدتا عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وبخصوص إنجازات عام ١٩٩٥، تشدد سويسرا على ضرورة الاحترام الكامل "للمبادئ والأهداف فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"، وتشدد بصفة خاصة على النقاط التالية التي بدأت تتشكل: التصديق بسرعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قبل الدول المعنية المذكورة في المرفق الثاني للمعاهدة؛ وإنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تشرع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وإجراء مفاوضات بشأن صك ملزم متعدد الأطراف ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح يقدم ضمانات أمنية سلبية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لا تملك أسلحة نووية.

وباقتضاب، تؤيد سويسرا المقترحات الداعية إلى إجراء مناقشة بشأن التدابير العملية التي يمكن اعتمادها لإحراز تقدم ممنهج وتدرجي في سبيل تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا، السيد ساشا فولس، على كلمته. وأعطي الكلمة الآن للسيدة ماري هويلن، سفيرة آيرلندا.

السيدة هويلن ((آيرلندا)) (الكلمة بالإنكليزية): ترحب آيرلندا بمبادرة الرؤساء الستة للمؤتمر في عام ٢٠٠٦ لعقد جلسات خاصة لإجراء مناقشة مركزة بشأن بنود جدول أعمالنا. وأود أن أتناول هذا اليوم الدور المهم الذي نعتقد أن قدرنا أكبر من الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن يضطلع به في خلق مناخ يمكن فيه تحقيق قدر أكبر من التقدم فيما يتعلق بترع السلاح النووي.

إن آراء وفد بلدي بشأن مسائل نزع السلاح النووي قد عُرِضت في مساهمتنا في النقاشات المنظمة التي جرت العام الماضي. وسنعيدها الآن. ولكن، سأقول إن آيرلندا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وتعتقد أن الخطوات العملية الـ ١٣ التي ورد وصفها في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة، وهي وثيقة اعتمدت بتوافق الآراء، تسطر طريقاً واضحة يمكن عبرها تحقيق هدف المادة السادسة.

غير أن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ليست كلها أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن يغتنم جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين ليسوا أطرافاً في المعاهدة الفرصة التي يتيحها لهم هذا النقاش المنظم لإطلاعنا على آرائهم بشأن الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يعالج على نحو أفضل المسائل المشار إليها في البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال.

لقد تم الإقرار، في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، بما لزيادة الشفافية من دور في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. ففي ذلك المؤتمر، اتفق الجميع على الحاجة إلى المزيد من الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بقدراتها من حيث تلك الأسلحة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح عملاً بالمادة السادسة. كما أن جميع الدول الأطراف اتفقت على الحاجة إلى مزيد من الشفافية كإجراء لبناء الثقة لدعم مزيد من التقدم فيما يتعلق بترع السلاح النووي. واتفقت جميع الدول الأطراف على تقديم تقارير منتظمة بشأن تنفيذ التزاماتها بترع السلاح بموجب المادة السادسة.

ونوه بالبيانات التي أدلت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية معاهدة عدم الانتشار ومؤتمر نزع السلاح على حد سواء بشأن المسائل المتصلة بترع السلاح النووي. ونعتقد في الوقت ذاته أن الدول الحائزة للأسلحة النووية بإمكانها إظهار مزيد من الشفافية. وتتصل الحاجة إلى هذه الشفافية بعدد من العوامل.

ففي المقام الأول، تشكل الشفافية عنصراً هاماً في منع انتشار الأسلحة النووية. فإن الشفافية في أعمال الدول الحائزة للأسلحة النووية ونواياها من شأنها أن تحد من الأشياء التي تحفز جيرانها على تطوير تلك الأسلحة.

إن تذكر التعهد الجازم الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ بأن تزيل تماماً ترساناتها النووية. ولعل إحدى الخطوات الأولى الواضحة في هذه العملية هي مزيد من الشفافية من جانبها. فمن شأن الاحتفاظ بالمستويات الحالية من المخزونات أو تطوير أسلحة جديدة، من باب الاعتقاد بأنها ستعزز الأمن الوطني، أن تؤدي بالعكس إلى تقويض الجهود الرامية إلى إقناع دول أخرى بأن الأسلحة النووية ليست ضرورية لأمنها.

وثانياً، سيكون للشفافية دور أساسي في التمكين من التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في مجال نزع السلاح ومراقبة التسليح في عملية لبناء الثقة تستمد قوتها من نفسها. وبالمقابل، سيتطلب التحقق من تفكيك

الرؤوس الحربية ونزع الأسلحة النووية التكتيكية ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والتخلص من الفائض من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة واليورانيوم العالي التخصيب جميعها قدرأ أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالمخزونات من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية.

وتشمل فوائد هذه الشفافية زيادة ثقة كل طرف في معرفته لحجم مخزونات الطرف الآخر من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية. ومن شأنها أن ترسي الأساس لإجراء تخفيضات أخرى، مع الثقة بأنها ستوفر فوائد أمنية متبادلة. كما أن الشفافية يمكن أن تساعد على التثبيت من أن المواد النووية الموجودة في الأسلحة التي يتم سحبها نتيجة تخفيض الأسلحة لا يجري إعادة تدويرها لتحويلها إلى رؤوس حربية جديدة.

جميعنا في هذه القاعة قبلنا منذ أشهر قليلة في الجمعية العامة أن "الشفافية في المسائل العسكرية عنصر أساسي لخلق مناخ من الأمان والثقة بين الدول في كل أنحاء العالم وأن تدفقا أفضل للمعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية يمكن أن يساعد في تخفيف حدة التوتر بين الدول ويشكل بالتالي مساهمة هامة في منع النزاعات". ونعتقد أن هذا المبدأ ينطبق على الأسلحة النووية والمواد المستخدمة في صنع الأسلحة وأنشطة إنتاج الأسلحة النووية بقدر ما ينطبق على الأسلحة التقليدية.

ندرك أنه ستكون هناك عدة مستويات من الشفافية في عملية بناء الثقة: الشفافية بين دولتين تمتلكان الأسلحة النووية، وعلى صعيد متعدد الأطراف بين عدد من تلك الدول كمجموعة، وبين الدول بما فيها غير الحائزة للأسلحة النووية و/أو وكالات التفتيش الدولية، والشفافية على نطاق أوسع في أوساط الجماهير. ونسلم أيضاً بأن عملية نزع السلاح النووي من غير المحتمل أن تنجح في الحالات التي تشعر فيها الدول بأن مزيداً من نزع السلاح يشكل خطراً على أمنها. ويبدو لنا أن نزع السلاح النووي يُحتمل جداً أن يتخذ شكل سلسلة من عمليات التقليل التدريجية الشفافة التي يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع عنها. وستمنح عمليات التقليل التدريجية هذه للدول شعوراً بالارتياح في كل مرحلة من العملية بأن التحركات الأخرى يمكن القيام بها بطمأنينة وأمن. وسيكون من اللازم في المراحل الأولى من هذه العملية تبادل بعض الأنواع من المعلومات فقط بين من يتعلق بها الأمر من الدول التي تترع أسلحتها رغم الالتزام الأعم الذي يقع على تلك الدول بتوخي قدر أكبر من الشفافية في ما تتخذه من إجراءات أمام جميع الدول.

وعموماً، لا توفر الشفافية وحسب صورة دقيقة للمخزونات من الأسلحة والمواد الانشطارية بل تفيد كذلك في معرفة إجراءات الحكومات ومخططاتها وقدراتها. ونعتقد أن عملية قوامها الشفافية ستفضي، فور إنشائها، إلى نشر كميات متزايدة من البيانات التي تتيح إمكانية التحقق. وتصبح هذه العملية بالتالي قوية بمقوماتها الذاتية.

وفي الحالات التي اتخذت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات لاعتماد تدابير الشفافية فيما يتعلق بمخزونها أو إجراءاتها، ينبغي الاعتراف بهذه التدابير وتشجيعها. وقد رحبنا بنشر وزارة الدفاع البريطانية في عام ٢٠٠٠ لجردها التاريخي لإنتاج البلوتونيوم في المملكة المتحدة. كما رحبنا بمجرد مفصل لإنتاج البلوتونيوم في الولايات المتحدة صدر الأمريكية صدر قبل ذلك، وقد نشرته منذ ١٠ سنوات وزارة الطاقة الأمريكية.

ولا ندعو في سعينا إلى مزيد من الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى كشف معلومات شديدة الحساسية فيما يتعلق بالانتشار. كما لا ننكر أن بعض المعلومات التي ليست حساسة فيما يتعلق بالانتشار تعد في الوقت الراهن حساسة لأسباب تتصل بالأمن الوطني. ولكننا نعتقد أن قدرًا من المعلومات أكبر بكثير مما هو متاح حتى الآن يمكن بل ينبغي إتاحة إمكانية الاطلاع عليه.

ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتوصل إلى تفاهم فيما بينها بشأن مستويات وتفاصيل المعلومات المتعلقة بمخزونات بعضها البعض ومرافقها وأنشطتها التي يتعين عليها تقاسمها كي تعزز الثقة في عملية نزع السلاح. وحسب ما نراه، يمكن أن ينطلق هذا العمل على صعيد الخبراء العلميين في جميع تلك الدول الذين يتعين عليهم أن يبحثوا سويًا مستوى الشفافية المطلوب للتحقق الفعال من تدابير نزع السلاح. ونرحب بالورقة التي قدمتها المملكة المتحدة للدورة الأخيرة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بشأن نتائج برنامجها للبحوث المتعلقة بدراسة التقنيات والتكنولوجيات المتصلة بالتحقق من أي ترتيبات مستقبلية لمراقبة مخزونات الأسلحة النووية وتقليصها وإزالتها في نهاية المطاف.

كما ينبغي جعل تفاصيل تنفيذ الالتزامات القائمة متاحة، ونرحب بمعلومات من الولاية المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن الوضع الراهن لمبادرتي الثلاثية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتخلص من كميات البلوتونيوم الزائدة عن الاحتياجات العسكرية.

سأختم ببعض الاقتراحات المتواضعة. كخطوات أولى على درب نزع السلاح، يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي قدرًا أكبر من الشفافية فيما يتعلق بإجراءاتها ومخزوناتهما. ونشجع بصفة خاصة نشرها لسجلات كاملة لإنتاج المواد الانشطارية ماثلة لتلك التي نشرتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بإنتاجيهما من البلوتونيوم. ونطلب منها أن تشرع في إجراء مشاورات علمية متعددة الأطراف فيما بينها بشأن متطلبات التحقق لتنفيذ تدابير نزع السلاح بطريقة فعالة ولا رجعة فيها. ونحثها جميعًا على أن تقدم تقارير منتظمة إلى هذا المؤتمر، إذ إن الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وافقت على القيام بذلك في إطار عملية استعراض تلك المعاهدة فيما يتعلق بالخطوات التي تتخذها - بمفردها أو بالاشتراك مع بعضها - لضمان إحراز تقدم أكبر في اتجاه نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة هويلن من آيرلندا على كلمتها واقتراحاتها التي ستشكل بالتأكيد بدورها أساساً جيداً لمناقشات مكثفة أخرى خلال الدورة القادمة. وأفسح المجال الآن لممثل كندا، السيد إريك وولش.

السيد وولش (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي باسم وفد بلدي أن أنضم إلى من سبق لهم أن أعربوا عن تقديرهم لكم وللرؤساء الستة قاطبة نظراً للفرصة التي أتاحتموها لإجراء مناقشة بناءة ومنظمة أتاحت ما يعد حتى الآن تبادلاً مفيداً للآراء بشأن نزع السلاح النووي. ونلاحظ أيضاً بشكل إيجابي العدد الكبير من التدخلات الموضوعية التي أقيمت هذا الأسبوع، بما في ذلك مساهمات ترحيبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

طلبتم من الوفود أن تركز هذا اليوم على موضوع "تدابير نزع السلاح النووي في المستقبل"، ونحن سعداء بأن نقوم بذلك. إننا في الوفد الكندي نود أن نضع في أعلى القائمة التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي ستمثل في رأينا إنجازاً هاماً في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لطالما تطلع المجتمع الدولي إلى مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل المناسب للعمل من أجل تحقيقه. ونود بدء هذه المفاوضات فوراً وسبق أن أظهرنا على الصعيد الوطني مرونة هائلة فيما يتعلق بطبيعة الولاية التي يمكن أن تجري هذه المفاوضات في إطارها.

وفيما يخص تدابير المستقبل الأخرى، سبق أن حددنا عدة إمكانيات لن أعيدها هنا في بياننا المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. يكفي أن نقول إننا، فيما يتعلق بمناقشة أو بمرحلة تسبق المفاوضات، نرى أن لدى مؤتمر نزع السلاح ما يمكنه من العمل على إجراء مناقشة بناءً وبحث لمجموعة من المسائل المرتبطة بنزع السلاح النووي تشمل المذهب والشفافية واللاجعية والتحقق والتفكيك والتخلص وتدابير بناء الثقة والأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

ونرى أن المناقشة المكثفة لمسائل من قبيل ما ورد ذكره أعلاه يمكن أن تتيح فرصة للتحضير المفيد لأعمال مؤتمر نزع السلاح التفاوضية التي تقترب من نهايتها وأن تكون بمثابة مكمل لتلك الأعمال.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على اقتراحه المتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح وعلى عباراته الطيبة تجاه الرئيس.

هكذا تنتهي الجلسة العامة لهذا الصباح. وسيتواصل هذا النقاش في الجلسة العامة المقبلة بعد ظهر هذا اليوم الساعة ١٥/٠٠. وقد تسجل لدي المتكلمون التاليون: كوبا والمملكة المتحدة وشيلي والسويد.

هل يود أي وفد أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ سري لانكا.

السيدة فيرناندو (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، وددت فقط التدخل لأقول بضع كلمات إعراباً عن تقديري لكم على قيادتكم الحازمة لهذه المناقشة المركزة بشأن نزع السلاح النووي. لقد انطلقت مبادرة الرؤساء الستة بنجاح، بالنظر إلى العدد الكبير من المساهمات في هذه المناقشة الأولى التي شددت على الأولوية، بل الأولوية القصوى، التي أعارتها لها أغلبية الدول الأعضاء، بما في ذلك سري لانكا، سعياً لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

كما أن المناقشة كشفت الأهمية المتواصلة التي تكتسبها جهودنا المتعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح وتلهفنا للعودة إلى العمل الجاد هذا العام بعد الانتكاسات العديدة التي وقعت في عام ٢٠٠٥. وينبغي اعتبار النبرة الجادة والمتأنية لعدد من التدخلات الهامة - تتبادر إلى ذهني مساهمات السفير لوشخينين من الاتحاد الروسي، ومنها واحدة في مطلع المناقشة تشير إلى العمليات المهمة الجارية في مجال تقليص الترسانات النووية، وهو موضوع تناوله السيد سينكين من الولايات المتحدة الأمريكية مضيفاً تفاصيل أخرى - تقدماً محرّزاً وعملاً يساهم في بناء الثقة في المؤتمر ويعالج المخاوف المعرب عنها فيما يتعلق بالغياب الملموس للثقة. كما أتاحت المناقشة المجال للاطلاع على الفكر الاستراتيجي الحالي فيما يتعلق بدور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية، وهذا موضوع أثاره السفير بونبير

من السويد الأسبوع الماضي. لقد وفرت لنا هذه المناقشات جميعاً غذاءً فكرياً، ومنتظر توجيهاتكم بشأن كيفية المضي الآن بهذه المناقشة قُدماً إلى المرحلة المقبلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة فيرناندو من سري لانكا على كلمتها اللطيفة وملاحظاتها المشجعة للرئيس. أتفق تماماً مع ملاحظتها بأن المؤتمر عرف انطلاقةً جيداً تميز بمشاركة نشيطة. وأتمنى أن يجري هذا النوع من النقاش التفاعلي في الدورات القادمة.

السيد تريزا سفير إيطاليا، لكم الكلمة.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أنني ألاحظ أنه بقي على الأقل ربع ساعة من وقت هذه الجلسة، أود، على غرار زميلتي من سري لانكا، أن أعتنم هذه الفرصة لتقديم بعض الملاحظات بشأن الجلسة التي عقدناها حتى الآن.

اسمحوا لي أولاً أن أبدأ بتأكيد فائدة هذه المناقشات وأن أنسب إليكم الفضل في الإعداد الجيد لها. ما نراه هنا هو في الحقيقة جزء بسيط من العمل المهم الذي تضطلعون به رسمياً في الكواليس.

أظن أن بعض الوفود شجعتنا في مستهل الدورة على أن نحاول أن نكون ابتكاريين في كلماتنا هنا. ليس هذا الأمر دائماً سهلاً جداً، وبخاصة لدى معالجة موضوع مهم مثل نزع السلاح النووي. من الواضح أننا لا يمكن أن نغير بين عشية وضحاها مواقفنا ومواقفنا بشأن هذه المسألة الهامة جداً.

ولكنني مع ذلك أعتقد أن ثمة بعض العناصر الابتكارية الجديدة باهتمامنا. بادئ ببدء، ألاحظ أن هناك إقراراً بالنتائج التي تحققت في ميدان نزع السلاح النووي وإن كانت متواضعة وفي بعض الأحيان غير كافية. وأود أن أضم صوتي لمن أعربوا عن إشادتهم بيوادر الشفافية التي أبدتها خلال هذه الدورة بعض البلدان، وأساساً الدول الحائزة بطبيعة الحال للأسلحة النووية، ونتوقع من باقي الدول الحائزة لتلك الأسلحة أن تحذو بدورها حذوها.

ولاحظتُ أيضاً أن عدة وفود أقرت بأهمية ما يسمى ممارسة الشراكة الشاملة كأداة لتزع السلاح النووي وكأداة للشفافية في المجال النووي، وهذه مسألة أخرى ترددت كثيراً في نقاشاتنا. ينطبق الشيء ذاته على أهمية بعض تدابير بناء الثقة التي يعد بعضها مهماً جداً، مثل الضمانات الأمنية النووية، وكذلك مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وأثيرت مسألة منح الأولوية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مرات عديدة كصك للحد من التسليح - لا لمزيد من المواد الانشطارية المُعدة لصنع الأسلحة - وعدم الانتشار - لا لمزيد من البلدان المنتجة لتلك المواد الانشطارية. وقد أشير أيضاً بوجه خاص إلى العلاقة بين نزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما إلى مشاكل محددة في مجال عدم الانتشار، وهي مشاكل نتصدى لها اليوم، بلباقة في نظري من جانب وفد الاتحاد الروسي.

كما أُثيرت مسألة التحقق وقابلية التحقق.

والاستنتاج الذي أستخلصه شخصياً من هذا النقاش هو أن نزع السلاح النووي يعد بحق مسألة متعددة الجوانب من العسير جداً معالجتها بطريقة واحدة وشاملة وأن اتباع نهج تدريجي قد يكون الأمر الأنسب. وقد ذكر زميلنا من الجزائر المأزق الذي نواجهه: إما اتباع نهج شامل أو نهج تدريجي. نحن نميل إلى تفضيل النهج الأخير لأننا نعتقد أنه الأكثر واقعية. ولا يعني هذا أنه لا يمكن متابعة مسألة اعتماد نهج شامل في مجال نزع السلاح النووي ومناقشتها في هذا المؤتمر. وقد أشرنا إلى استعدادنا لمناقشة مسألة نزع السلاح بطريقة شاملة في إطار هيئة فرعية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل، السيد كارلوس أنطونيو دا روشا باراهوس.

السيد دا روشا باراهوس (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، كما قال زميلنا الإيطالي، ما زال أمامنا بضع دقائق. وأود أن أنضم إلى الآخرين لأوجه لكم بالغ الشكر على إدارة هذا العمل، وهذا النقاش الأكثر تركيزاً بشأن مسألة نزع السلاح النووي.

ولكنني أود أن أشدد هنا على أن وفد بلدي يعتقد أنه من المهم أن تقدموا توجيهاتكم فيما يتعلق بالخطوات التالية. لقد استمعنا إلى عدد من البيانات، كان من بينها بيانات مثيرة جداً للاهتمام، بشأن التدابير المتخذة، وأود أن أنضم إلى الآخرين في شكر ممثلي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على ما قدماه من معلومات مستفيضة، ولكننا استمعنا أيضاً إلى بيانات هامة بشأن التدابير التي يمكن تناولها بمزيد من التحليل في هذا المحفل، ومنها على سبيل المثال مسألة تعزيز الشفافية ومكانة الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية ومسألة معايير التحقق، وأعتقد أن لدينا عدداً من العناصر التي تبرر في رأي الوفد البرازيلي، إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة موضوع نزع السلاح النووي.

لذلك، أعتقد أنه يتعين علينا أن نحدد أهدافاً لمناقشاتنا بدل الإلحاح على الاكتفاء بمناقشات عامة، وكما قلتُ في بياناتي السابقة، أعتقد أن هذه المناقشات لا بد أن تسهم في تضييق نطاق خلافاتنا فيما يتعلق بمكان إجراء المناقشات. لذا أشدد على أننا قد نكون مقبلين على الوقت الأنسب لمناقشة مسألة إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة موضوع نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير دا روشا باراهوس من البرازيل على كلمته ومشورته الودية.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أقول أولاً إنني أُقدّر المشاركة التفاعلية جداً لجميع الدول الأعضاء. وبصفتي رئيس هذا المؤتمر، سأبحث عن القواسم المشتركة والعناصر المشتركة، إن اقتضى الأمر ذلك، لجعل النقاش أكثر تنظيماً وتفاعلاً وتركيزاً خلال الجلسات القادمة، ولا سيما في الأسبوعين القادمين. لذا، أحتاج لمزيد من التشجيع والمشورة الجيدة أثناء نقاش هذه الظهيرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

— — — — —